

No. 37023

**Belgium
and
Kuwait**

Convention between the Kingdom of Belgium and the State of Kuwait for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital and for the fostering of economic relations (with protocol). Kuwait, 10 March 1990

Entry into force: *28 October 2000, in accordance with article 29*

Authentic texts: *Arabic, Dutch, English and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Belgium, 8 November 2000*

**Belgique
et
Koweït**

Convention entre le Royaume de Belgique et l'État du Koweït tendant à éviter les doubles impositions, à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune et à favoriser les relations économiques (avec protocole). Koweït, 10 mars 1990

Entrée en vigueur : *28 octobre 2000, conformément à l'article 29*

Textes authentiques : *arabe, néerlandais, anglais et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *Belgique, 8 novembre 2000*

٤- فيما يتعلق بالمادة (١٠) :

من المفهوم ان عبارة " تملك غير مباشر " حسب استخدامها في الفقرة الضمنية (ب) من الفقرة (٣) من هذه المادة تعني الملكية من خلال مؤسسة حكومية او شركة مملوكة كلياً للحكومة او من خلالهما معا وتشيت مثل هذه الملكية بشهادة تصدر من اجل ذلك العرض من قبل حكومة الكويت .

٥- فيما يتعلق بالمادة (١٩) :

على الرغم من احكام هذه المادة ، فإن موظفي مكتب الخطوط الجوية الكويتية وموظفي شركات الشحن المملوكة لحكومة الكويت الموجودين في بنجيكا والمصنفين من قبل المكتب الفرنسي يجب انفاؤهم من الضريبة البنجيكية على مكافاتهم التي يحصلون عليها في بنجيكا .

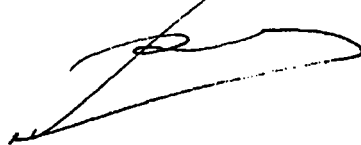
اشياتا لذلك قام الموضوعون ادناه بالمفاوضة بذلك حسب الاصول من قبل حكوماتهم بتوقيع هذا التبروتوكول .

حرر في الكويت من تمختمين في هذا اليوم السبت العاشر من مارس ١٩٩٠ م ، الموافق اليوم الثالث عشر من شهر رمضان ١٤١٠ هـ ، باللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ، وتكون النصوص الاربعة ذات حجية متساوية . وفي حالة الاختلاف يسود النص الإنجليزي .



عن دولة الكويت

عن مملكة بنجيكا



البيروستوكول

إن مملكة بنجيكا ودولة الكويت عند التوقيع في الكويت في هذا اليوم السبت العاشر من مارس 1990 م، الموافق الثالث عشر من شعبان 1410 هـ، على اتفاقية لتجنب الإردواج الضريبي ومنع التهريب المالي هيكلية يتملّق الضرائب على الدخل وعلى رأس المال، ولشؤون العلاقات الاقتصادية بينهما، قد اتفقتا على الأحكام التالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإتفاقية المذكورة:

1- فيما يتعلق بالمادة (4):

من المفهوم ان عبارة "تأسست في الكويت" حسب استخدامها بالفقرة (2) من هذه المادة، تعني أن مركزها الرئيسي في الكويت.

2- فيما يتعلق بالمادة (7):

المدفوعات ايا كان نوعها المستلمة كمقابل للإستخدام أو حق استخدام أي اجهزة مساعية أو تجارية أو علمية أو في مقابل معلومات تتعلق بخبرة صناعية أو تجارية أو علمية، تعتبر ارباحاً للمشروع الذي تطبق عليه احكام هذه المادة.

3- فيما يتعلق بالمادة (8):

تعامل الذرياح المكتسبة من عمليات التجهيل اضمن في صيد الاسماك أو صيد المحار أو أنشطة مساوله البرسة كالدخل الذي تطبق عليه احكام هذه المادة.

أ - فيما يخص بالتراتب المخصوصة عند التمتع على دخل مددوع أو واجب المددوع على ذلك في ٢١ ديسمبر في السنة التي قدم فيها اخطار الانتهاء .

ب - فيما يخص بالتراتب الأخرى المخصوصة على دخل الفترات الخاصة للضريبة التي تنتهي قبل ٣١ ديسمبر من نفس السنة .

اشياتا لذلك قام الموقعون ادناه المتفاوضون حسب الاصول من قبل حكوماتهم بتوقيع هذه الاتفاقية .

حررت في الكويت من تسكتين في هذا اليوم السبت العاشر من مارس ١٩٩٠ م ، الموافق اليوم الثالث عشر من شعبان ١٤١٠ هـ ، باللغات العربية والهولندية والفرنسية والإنجليزية وتكون النصوص الأربعة ذات حجية متساوية . وفي حالة الاختلاف يسود النص الإنجليزي .



عن دولة الكويت

عن مملكة بلجيكا



الفصل السابع
الاحكام الختامية

مادة (٢٩)
التبادل

- ١- تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وفقا للمتطلبات الدستورية للدولتين المتعاقدين ويتم تبادل وثائق التصديق في بروكسل .
- ٢- تصبح هذه الاتفاقية نافذة بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل وثائق التصديق وتسري احكامها في كلتا الدولتين المتعاقدين :
- أ - فيما يختص بالضرائب المخصومة عند المنبع على الدخل المدفوع او الواجب الدفع في او بعد الاول من يناير من السنة التي تلي السنة التي تم فيها تبادل وثائق التصديق .
- ب - فيما يختص بالضرائب الاخرى المفروضة على دخل الفترات الخاضعة للضريبة التي تنتهي في او بعد ٣١ ديسمبر من السنة التي تم فيها مثل هذا التبادل .

مادة (٣٠)
المدة وانهاء الاتفاقية

- تظل هذه الاتفاقية نافذة المعمول لمدة خمس سنوات وتستمر بعدها لمدة او لمدد مماثلة ما لم تخطر احدي الدولتين المتعاقدين الدولة الاخرى من خلال القنوات الدبلوماسية قبل انتهاء المدة الاولى او اي مدة لاحقة بمسنة شهور بنيتها في انتهاء الاتفاقية . وفي تلك الحالة لا تنطبق الاتفاقية في كلتا الدولتين المتعاقدين :

- ب - كان خاضعا في الدولة المرسله لنفس الالتزامات فيما يتعلق بالضريبة على دخله الكلي او رأسماله كما هو الحال بالنسبة للمقيمين في تلك الدولة .
- لا تنطبق هذه الاتفاقية على المنظمات الدولية او على اجهزتها او موظفيها او على اشخاص يكونون اعضاء في بعثة دبلوماسية او هيئة قنصلية تابعة لدولة خالصة متواجدين في دولة متعاقدة ولا يعاملون في اي من الدولتين المتعاقبتين كمقيمين فيما يتعلق بالضرائب على الدخل او على رأس المال .

مادة (٢٨)
احكام متنوعة

- يجب ان لا تغسر احكام هذه الاتفاقية على انها تقييد بأي حال اي استبعاد او اعفاء او تخفيض او خصم ضريبي او علاوات اخرى تمنح :
- ١ - بموجب قوانين دولة متعاقدة عند تحديد الضريبة التي تفرض من قبل تلك الدولة ،
- او
- ب - بموجب اي اتفاقية اخرى ترتبط بها الدولتان المتعاقدتان .
- لا تقييد احكام هذه الاتفاقية فرض الضريبة طبقا للقانون البلجيكي على شركة مقيمة في بلجيكا في حالة شرائها لأسهمها او في حالة توزيع اصولها .

- لا يجوز بأي حال تفسير احكام الفقرة (١) بما يؤدي الى الزام دولة متعاقدة :
- أ - بتنفيذ اجراءات ادارية مخالفة للقوانين او الممارسات الادارية في تلك الدولة المتعاقدة او في الدولة المتعاقدة الاخرى .
- ب - بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها بموجب القوانين او النظم الادارية المعتادة فيها او في الدولة المتعاقدة الاخرى .
- جـ - بتقديم معلومات من شأنها اثناء اي اسرار تتعلق بالتجارة او العمل او الصناعة او المعاملات التجارية او المهنية او العمليات التجارية او معلومات قد يكون الكشف عنها مخالفا للسياسة العامة (النظام العام) .

مادة (٢٧)
البعثات الدبلوماسية والهيئات القنصلية

- لمن يؤثر نص في هذه الاتفاقية على الامتيازات المالية الممنوحة للاعضاء بعثة دبلوماسية او هيئة قنصلية او منظمة دولية بموجب القواعد العامة للقانون الدولي او بموجب احكام اتفاقيات خاصة .
- على الرغم من احكام المادة (٤) فإن الفرد الذي يكون عضوا في بعثة دبلوماسية او هيئة قنصلية تابعة لدولة متعاقدة والكائنة في الدولة المتعاقدة الاخرى او في دولة خالصة يعتبر لاغراض هذه الاتفاقية مقيما في الدولة المرسله اذا :
- أ - كان طبقا للقانون الدولي لا يخضع للضريبة في الدولة المقيمة فيما يتصل بدخل من مصادر خارج تلك الدولة او برأس مال يقع خارج تلك الدولة .

- ٢- يتعين على السلطة المختصة ، اذا بدا لها الاعتراض مسوغا واذا لم تكن هي ذاتها فادرة على التوصل الى حل مرض ان تسمى الى تسوية القضية عن طريق الاتفاق المتبادل مع السلطة المختصة بالدولة المتعاقدة الاخرى ، بقصد تجنب فرض ضريبة لا تتفق مع احكام هذه الاتفاقية .
- ٣- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين ان تسمى عن طريق الاتفاق المتبادل فيما بينها لتدليل اية صعوبات او غموض ينشا فيما يتعلق بتفسير او تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٤- تتفق السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين على الاجراءات الادارية اللازمة لتنفيذ احكام الاتفاقية وبالاخص على الدشبات التي يجب تقديمها من قبل المقيمين في اي من الدولتين المتعاقدتين للإستفادة من الاعفاءات او التخفيضات الضريبية في الدولة الاخرى المنصوص عليها في الاتفاقية .
- ٥- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين الاتصال مع بعضها البعض مباشرة لتطبيق الاتفاقية .

مادة (٢٦)

تبادل المعلومات

- ١- يتعين على السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين ان تتبادل المعلومات كلما كان ذلك ضروريا لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية . وتعامل اي معلومات تتلقاها دولة متعاقدة باعتبارها سرية على نفس النحو الذي يتم به الحصول على المعلومات وفقا للقوانين المحلية لتلك الدولة ، ولا يتم افشاؤها الا للأشخاص او السلطات بما في ذلك المحاكم والهيئات الادارية التي تعمل في مجال تقدير او تحصيل او تنفيذ او اقامة الدعوى فيما يختص بالطعون المتعلقة بالضرائب المشمولة بهذه الاتفاقية او البت فيها . ولا يستخدم مثل هؤلاء الأشخاص او السلطات تلك المعلومات الا لمثل هذه الاغراض . ويجوز لهم افشاء المعلومات في اجراءات المحاكم او في الاحكام القضائية .

ب - تفرض دفع مبالغ سلفاً عن ارباح اسهم الاموال المنقولة المتأثية من حيازة تتعلق فعلياً بمنشأة دائمة او بمركز ثابت في بلجيكا تحتفظ به شركة مقيمة في الكويت او مؤسسة يقع مركز ادارتها الفعلي في الكويت وتخضع للضريبة كشخص اعتباري في بلجيكا .

٦- يجب ان لا يفهم ماجاء في هذه المادة على انه يلزم الدولة المتعاقدة بان تشمل المقيمين في الدولة المتعاقدة الاخرى بصفة مميزة اية معاملة او تفضيل او امتياز قد يمنح لاي دولة اخرى او للمقيمين فيها بسبب تكوين اتحاد جمركي او اتحاد اقتصادي او منطقة تجارية حرة او بموجب اي ترتيب اقليمي او شبه اقليمي يتعلق كلياً او بصورة اساسية بحركة رأس المال و/او الضريبة التي قد تكون الدولة المذكورة اولاً طرفاً فيها .

٧- يعني مصطلح " ضريبة " في هذه المادة الضرائب موضوع هذه الاتفاقية .

مادة (٢٥)

اجراءات الاتفاق المتبادل

١- حيثما يعتبر شخص ان اجراءات احدي الدولتين المتعاقدين او كليتهما تؤدي او سوف تؤدي بالنسبة له الى فرض ضريبة لا تتفق مع احكام هذه الاتفاقية فيمكنه، بصرف النظر عن وسائل المعالجة المنصوص عليها في القوانين المحلية لتلك الدولتين، ان يعرض قضيته على السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يقيم فيها، او اذا ما اندرجت قضيته تحت الفقرة (١) من المادة (٢٤) فيعرض قضيته امام السلطة المختصة التابعة للدولة المتعاقدة التي يكون من مواطنيها . ويجب ان تعرض القضية خلال ثلاثة اعوام من اول اخطار بالاجراء الذي ادى الى فرض ضريبة لا تتفق مع احكام هذه الاتفاقية .

الفصل السادس
احكام خاصة

مادة (٢٤)
عدم التمييز

- ١- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في دولة المتعاقدة الاخرى لاية ضريبة او اية متطلبات تتعلق بها تكون مهابرة او اكثر عبثا من الضريبة والمتطلبات المتصلة بها والتي يخضع او يجوز ان يخضع لها مواطنو تلك الدولة الاخرى في نفس الظروف .
- ٢- يجب ان لا تجبى الضريبة التي تفرض على المنشأة الدائمة لمشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى بطريقة تكون اقل رعاية عما يفرض في تلك الدولة الاخرى على مشاريع تابعة لتلك الدولة الاخرى وتباشر نفس الانشطة فيها في نفس الظروف .
- ٣- يجب ان لا يفسر ما تضمنته هذه المادة على انه يلزم دولة متعاقدة بان تمنح اشخاصا غير مقيمين في تلك الدولة اية علاوات شخصية او اعضاء او تعفيضات او خصومات لاغراض الضريبة والتي تتوفر فقط للمقيمين فيها وفقا للقانون .
- ٤- يجب ان لا يؤثر ما جاء في هذه المادة على حق الكويت في منح اعضاء او تخفيض ضريبي لمواطنيها المقيمين فيها ولا ينطبق هذا الاعفاء او التخفيض على الشركات التي يكون رأسمالها مملوكا كليا او جزئيا من قبل افراد حائزين على الجنسية البلجيكية .
- ٥- يجب ان لا يفسر ما جاء في هذه المادة على انه يمنح بلجيكا من ان :-
 - ١ - تفرض ضريبة على اجمالي مبلغ الارباح التي تنسب لمنشأة دائمة في بلجيكا تابعة لشركة مقيمة في الكويت او لمؤسسة يقع مركز ادارتها الفعلي في الكويت بمعدل الضريبة التي ينص عليها القانون البلجيكي .

ج - حيثما كانت شركة مقيمة في بلجيكا تمتلك اسهما في شركة مقيمة في الكويت، فان ارباح الاسهم التي تدفع لها من قبل الشركة الاخيرة والتي يجوز ان تخضع للضريبة في الكويت بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٠) يجب ان تعفى من ضريبة دخل الشركات في بلجيكا ! في الحد الذي كان يمكن ان يمنح به ذلك الاعداء اذا كانت الشركتان مقيمتين في بلجيكا .

د - حيثما كانت الخسائر التي يتحملها مشروع مباشره مقيم في بلجيكا متعلقة لمنشأة دائمة تقع في الكويت وتخضع فعليا وفقا للقانون البلجيكي من ارباح ذلك المشروع لخصوعها للضريبة في بلجيكا، فلا يطبق الاعداء المنصوص عليه في الفقرة الفرعية (١) في بلجيكا على ارباح الفترات الاخرى الخاضعة للضريبة التي تنسب الى تلك المنشأة الى الحد الذي تم اعداء هذه الارباح من الضريبة ايضا في الكويت بسبب التعويض عن الخسائر المذكورة .

٣- في حالة الكويت، يتم تجنب الازدواج الضريبي كالآتي:

إذا اكتسب مقيم في الكويت بنود دخل او امتلك رأس مال والتي يجوز ان تخضع للضريبة في بلجيكا ، فيجوز للكويت فرض الضريبة على تلك البنود من الدخل ورأس المال وعليها ان تمنح اعداء من الضرائب البلجيكية المفروضة بموجب احكام قانونها المحلي .

في تلك الحالة ، يجب على الكويت ان تخضع للضريبة المدفوعة في بلجيكا من الضرائب المحسوبة على هذا الأساس ولكن بمبلغ لا يتجاوز تلك النسبة من الضريبة الكويتية المذكورة انفا التي تتحملها مثل هذه البنود من الدخل ورأس المال بالنسبة للدخل الكلي .

الفصل الخامس
الغاء الازدواج الضريبي

مادة (٢٣)
الغاء الازدواج الضريبي

١- يستمر تحديد الضرائب وفقا للقوانين النافذة في الدولتين المتعاقدتين ما لم ينص على خلاف ذلك في هذه الإتفاقية .

٢- في حالة بلجيكا ، يتم تجنب الازدواج الضريبي كالآتي :

أ - إذا اكتسب مقيم في بلجيكا دخلا او امتلك رأس مال يجوز اخضاعهما للضريبة في الكويت بموجب احكام هذه الاتفاقية خلافا لتلك الواردة في الفقرة (٢) من المادة (١٠) والفقرة (٥) من المادة (١١) والفقرتين (٢) و (٦) من المادة (١٢) فينتهين على بلجيكا اعفاء مثل هذا الدخل او رأس المال من الضريبة ولكن يجوز لها عند حساب مبلغ ضريبة الدخل او رأس المال المتبقي لذلك المقيم ان تطبق معدل الضريبة التي كانت ستطبق في حالة عدم اعفاء مثل هذا الدخل او رأس المال من الضريبة .

ب - إذا اكتسب مقيم في بلجيكا بنودا من اجمالي دخله لاغراض الضريبة البلجيكية وهي ارباح الاسهم الخاضعة للضريبة بموجب الفقرة (٢) من المادة (١٠) وغير المعفاة من الضريبة البلجيكية بموجب الفقرة الفرعية (جـ) او الفاشدة الخاضعة للضريبة بموجب الفقرة (٥) من المادة (١١) او الإتآوات الخاضعة للضريبة بموجب الفقرتين (٢) او (٦) من المادة (١٢) فإن النسبة الثابتة فيما يتعلق بالضريبة الأجنبيية والمنصوص عليها في القانون البلجيكي بموجب الشروط وحسب المعدل الذي ينص عليه ذلك القانون ، يجب ان يسمح بها كخصم من الضريبة البلجيكية المتعلقة بمثل هذا الدخل .

المادة (٢١)
الدخل الآخر

ينود دخل المقيم في دولة متعاقدة أينما تنشأ ، والتي لم تتناولها المواد السابقة من هذه الاتفاقية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

الفصل الرابع
فرض الضرائب على رأس المال

مادة (٢٢)
رأس المال

- ١- يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في الاموال غير المنقولة والمشار اليها في المادة (٦) التي يمتلكها مقيم في دولة متعاقدة وتقع في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٢- يجوز أن يخضع رأس المال الممثل في اموال منقولة تشكل جزءا من ممتلكات تجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى او رأس المال الممثل في اموال منقولة متعلقة بمركز ثابت يتوفر لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى لغرض اداء خدمات شخصية مستقلة للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٣- يخضع رأس المال الممثل في السفن والطائرات التي يباشر تشغيلها مشروع تابع لدولة متعاقدة في مجال النقل الدولي ، او رأس المال الممثل في الاموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن والطائرات للضريبة فقط في الدولة التي يتبع فيها مركز الادارة الفعلي للمشروع .
- ٤- تخضع كافة عناصر رأس المال الاخرى المملوكة لمقيم في دولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط .

بصورة مؤقتة في الدولة المتعاقدة الاخرى ،فانط لاغراض الدراسة او البحث او التدريب كمستفيد من منحه او علاوة او جاشزة من حكومة اي من الدولتين المتعاقدتين، او من هيئة علمية او تربوية او دينية او خيرية او بموجب برنامج مساعدة فنية تشارك فيه حكومة اي من الدولتين المتعاقدتين ،لمدة لا تتعدى ثلاث سنوات من تاريخ اول وصول له الى تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فيما يتصل بتلك الزيارة يعنى من الضريبة في تلك الدولة الاخرى عن :-

ا - مبلغ هذه المنحة او العلاوة او الجاشزة .
ب - كافة المبالغ المحولة من الخارج لاغراض معيشتته او تعليمه او تدريبه .
ج - اية مكافاة لا تتعدى ١٥٠.٠٠٠ فرنك بلجيكي او ما يعادلها بالعملة الكويتية خلال اية سنة ميلادية فيما يختص بخدمات تؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كانت مثل هذه الخدمات تؤدي فيما يتصل بدراسته او بحثه او تدريبه او تكون لازمة لها .

٥- الفرد الذي يكون مقيما في دولة متعاقدة قبيل زيارته للدولة المتعاقدة الاخرى ويتواجد بصورة مؤقتة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى فقط كموظف لسدى حكومة الدولة المتعاقدة المذكورة اولاً او لدى مشروع تابع لتلك الدولة ، او بموجب عقد مع تلك الحكومة او ذلك المشروع لغرض اكتساب خبرة فنية او حرفية او مهنية فقط لمدة لا تتعدى الستين من تاريخ اول وصول له الى الدولة المتعاقدة الاخرى فيما يتصل بتلك الزيارة يعنى من الضريبة في تلك الدولة الاخرى عن :-

ا - كافة المبالغ المحولة من الخارج لاغراض معيشتته او تعليمه او تدريبه .
ب - اية مكافاة لا تتعدى ٢٠٠.٠٠٠ فرنك بلجيكي او ما يعادلها بالعملة الكويتية خلال سنة ميلادية فيما يختص بخدمات تؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كانت مثل هذه الخدمات تتصل بدراساته او تدريبه او كانت لازمة لها .

مادة (٢٠)
الأساتذة والمدرسون والطلاب والمتدربون

- ١- الفرد الذي يكون مقيماً في دولة متعاقدة عند قيامه بزيارة للدولة المتعاقدة الأخرى أو عند قيامه بزيارة لتلك الدولة بدعوة من حكومتها أو من جامعة أو معهد تربوي آخر معترف به كائن في تلك الدولة الأخرى ، لغرض التدريس أساساً أو للقيام ببحث أو للعرضين معا لدى جامعة أو معهد تربوي آخر معترف به ، يعفى من الضريبة في تلك الدولة الأخرى عن دخله من مثل هذا التدريس أو البحث لمدة لا تتجاوز السنيتين: من تاريخ وصوله إلى تلك الدولة الأخرى .
- ٢- لا تنطبق أحكام الفقرة (١) على الدخل من الخدمات الشخصية إذا كان البحث يتم أساساً لمنفعة خاصة بشخص أو أشخاص معينين .
- ٣- الفرد الذي يكون مقيماً في دولة متعاقدة قبيل زيارته للدولة المتعاقدة الأخرى ، ويتواجد بصورة مؤقتة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط بصفتة طالباً في جامعة أو كلية أو مدرسة معترف بها أو في مؤسسة تربوية أخرى مماثلة ومعترف بها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو كمتدرب مهني أو فني فيها لمدة لا تتجاوز خمس سنوات من تاريخ أول وصول له إلى تلك الدولة المتعاقدة الأخرى فيما يشمل بتلك الزيارة يعفى من الضريبة في تلك الدولة الأخرى عن :
 - أ - كافة المبالغ المحولة من الخارج لأغراض معيشتة أو تعليمه أو تدريبه .
 - ب - أية مكافأة لا تتعدى ١٢.٠٠٠ فرنك بلجيكي أو ما يعادلها بالعملة الكويتية خلال أية سنة ميلادية فيما يختص بخدمات تؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بهدف إضافتها للموارد المتاحة له لتمت هذه الأغراض .
- ٤- الفرد الذي يكون مقيماً في دولة متعاقدة قبيل زيارته إلى الدولة المتعاقدة الأخرى ويتواجد

ب - تعني عبارة "راتب سنوي" مبلغا محددا يستحق الدفع بصورة دورية وفي اوقات محددة خلال سنوات الحياة أو خلال فترة محددة أو يمكن تحديدها بموجب التزام بتسديد المبالغ في مقابل تعويض كاف وكامل من المال أو ما يعادله .

مادة (١٩)
الخدمات الحكومية

١-١ - المكافآت ، ما عدا المعاشات التقاعدية ، التي تدفعها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي تابع لها أو سلطة محلية خاصة بها إلى فرد مقابل خدمات اداها إلى تلك الدولة أو القسم أو السلطة المحلية تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .

ب - ومع ذلك ، فإن هذه المكافآت تخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كانت الخدمات قد تم اداؤها في تلك الدولة وكان الفرد مقيما في تلك الدولة وكان :

(١) احد مواطني تلك الدولة ، أو
(٢) لم يصبح مقيما في تلك الدولة فقط لغرض تقديم الخدمات .

١-٢ - يخضع اي معاش تقاعدي يدفع من قبل دولة متعاقدة من اموال توفرها تلك الدولة أو يوفرها قسم سياسي فرعي تابع لها أو سلطة محلية خاصة بها إلى فرد فيما يتعلق بخدمات يؤديها إلى تلك الدولة أو القسم السياسي الفرعي أو السلطة المحلية للضريبة فقط في تلك الدولة .

ب - ومع ذلك ، فإن مثل هذا المعاش التقاعدي يخضع للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كان الفرد مقيما في تلك الدولة ومن مواطنيها .

٣- تنطبق احكام المواد (١٥) و (١٦) و (١٨) ، على المكافآت والمعاشات التقاعدية المتعلقة بتأدية خدمات مرتبطة باعمال تجارية تزاولها دولة متعاقدة أو قسم سياسي فرعي تابع لها أو سلطة محلية خاصة بها .

مادة (١٧)
الفنانون والرياضيون

- ١- على الرغم من احكام المادتين (١٤) و (١٥) ، فإن الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة بصفته فنانا ك ممثل مسرحي او سينمائي او اذاعي او تلفزيوني ، او موسيقيا او رياضيا من انشطته الشخصية التي مارسها بهذه الصفة في الدولة المتعاقدة الاخرى يجوز اخضاعه للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٢- حيثما يمتحق دخل مقابل أنشطة شخصية زاولها فنان او رياضي بصفته المذكورة وكان ذلك الدخل ليس للفنان او الرياضي نفسه ، ولكن لشخص آخر فإن ذلك الدخل وبالرغم من احكام المواد (٧) و (١٤) و (١٥) ، يجوز اخضاعه للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمت فيها ممارسة أنشطة الفنان او الرياضي .
- ٣- لا تنطبق احكام الفقرتين (١) و (٢) ، اذا كانت زيارة الفنان او الرياضي الى دولة متعاقدة قد تمت بدعم كلي او بشكل اساسي من اموال عامة للدولة المتعاقدة الاخرى او لغرض سياسي فرعي تابع لها او لسلطة محلية خاصة بها .

مادة (١٨)
المعاشات التقاعدية والرواتب السنوية

- ١- مع مراعاة احكام الفقرة (٢) من المادة (١٩) ، فإن المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الاخرى مقابل خدمة سابقة والرواتب السنوية التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة .
- ٢- حسب استخدامهما في هذه المادة :-
 - ١ - تعني عبارة " المعاشات التقاعدية والمكافآت المماثلة الاخرى " المدفوعات الدورية التي تدفع بعد التقاعد مقابل خدمة سابقة او على شكل تعويض عن اصابات حدثت فيما يتصل بالخدمة السابقة .

١ - تواجد المستلم للمكافأة في الدولة المتعاقدة
اللاخري لفترة او فترات لا تتجاوز في مجموعها ١٨٣
يوما في اي فترة اثني عشر شهرا ،

و

ب - دفعت المكافأة بواسطة ، او نيابة عن صاحب عمل
غير مقيم في الدولة اللاخري ،

و

جـ - لم تتحمل المكافأة منشأة دائمة او مركز ثابت
يملكه صاحب عمل في الدولة اللاخري .

٣- بالرغم من الاحكام السابقة في هذه المادة ، فإن
المكافآت المكتسبة من وظيفة تزاوّل على متن سفينة او
طائرة يتم تشغيلها في النقل الدولي يجوز اخضاعها
للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز
الادارة الفعلي للمشروع .

مادة (١٦)

اتعاب اعضاء مجلس الادارة

١- اتعاب اعضاء مجلس الادارة والمدفوعات المماثلة التي
يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة بصفتة عضوا في مجلس
ادارة شركة او جهاز مماثل لذلك والمقيمة في الدولة
المتعاقدة اللاخري يجوز اخضاعها للضريبة في تلك الدولة
اللاخري .

وتطبق احكام هذه الفقرة ايضا على المدفوعات المكتسبة
من أداء مهام مماثلة لتلك التي يمارسها شخص تنطبق
عليه الفقرة السابقة .

٢- ومع ذلك ، فإن المكافأة التي يكتسبها شخص تنطبق عليه
الفقرة (١) من شركة فيما يختص بأداء مهام يومية ذات
طبيعة ادارية او فنية يجوز اخضاعها للضريبة بموجب
احكام المادة (١٥) .

مادة (١٤)
الخدمات الشخصية المستقلة

- ١- يخضع الدخل الذي يكتسبه مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بخدمات مهنية أو أنشطة أخرى ذات طبيعة مستقلة للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم يكن لذلك المقيم مركز ثابت متاح له بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض أداء أنشطته . فإن كان له مثل هذا المركز الثابت ، يجوز إخضاع الدخل للضريبة في الدولة الأخرى ولكن فقط بالقدر الذي ينسب إلى ذلك المركز الثابت .
- ٢- تشمل عبارة " الخدمات المهنية " بوجه خاص الأنشطة المستقلة في المجالات العلمية أو الأدبية أو الفنية أو التربوية أو التعليمية ، وكذلك الأنشطة المستقلة التي يزاولها الأطباء والمحامون والمهندسون والمعماريون وأطباء الأسنان والمحاسبون وأي خدمات مهنية أخرى .

مادة (١٥)
الخدمات الشخصية التابعة

- ١- مع مراعاة أحكام المواد (١٦) و (١٨) و (١٩) و (٢٠) ، فإن المرتبات والأجور والمكافآت المماثلة الأخرى التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تخضع للضريبة فقط في تلك الدولة ما لم تزاوّل الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى . فإذا تمت مزاوّل الوظيفة على ذلك النحو، فإن مثل هذه المكافآت يجوز إخضاعها للضريبة في تلك الدولة الأخرى باعتبارها مكتسبة فيها .
- ٢- بالرغم من أحكام الفقرة (١) ، فإن المكافآت التي يكتسبها مقيم في دولة متعاقدة فيما يتعلق بوظيفة تتم مزاوّلتها في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة فقط في الدولة المذكورة أولاً وذلك إذا :

٦- حيثما يتبين بسبب علاقة خاصة بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معا وشخص آخر ، ان قيمة الاتاوات قد تجاوزت، مع مراعاة الاستعمال أو الحق الذي تدفع الاتاوات مقابل له ، القيمة التي كان من الممكن أن يتم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، فإن احكام هذه المادة تنطبق فقط على القيمة المذكورة الاخيرة . وفي مثل هذه الحالة يبطل الجزء الزائد من الاتاوات خاضعا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نمت فيها الاتاوات وفقا لقانون تلك الدولة .

مادة (١٣)
الدرباح الرأسمالية

- ١- يجوز ان تخضع الدرباح التي يحققها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية الاموال غير المنقولة المشار اليها في المادة (٦) التي تقع في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٢- الدرباح الناتجة من نقل ملكية الاموال المنقولة التي تشكل جزءا من الممتلكات التجارية لمنشأة دائمة يمتلكها مشروع تابع لدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، او اموال منقولة متعلقة بمركز ثابت يتوفر لمقيم في دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الاخرى لغرض اداء خدمات شخصية مستقلة ، بما في ذلك الدرباح التي تنشأ من نقل ملكية مثل هذه المنشأة الدائمة (وحدها او مع المشروع ككل) او من نقل ملكية مثل هذا المركز الثابت ، يجوز اخضاعها للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٣- تخضع الدرباح الناتجة من نقل ملكية السفن او الطائرات العاملة في مجال النقل الدولي او الدرباح الناتجة من الاموال المنقولة المتعلقة بتشغيل مثل هذه السفن او الطائرات للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الادارة الفعلي للمشروع .
- ٤- تخضع الدرباح الناتجة من نقل ملكية اية اموال غير تلك المشار اليها في الفقرات (١) و (٢) و (٣) للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها المتصرف في الملكية .

مادة (١٢)
الاتفاقيات

- ١- يجوز ان تخضع الاتفاقيات التي تنشا في دولة متعاقدة وتدفع الي مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى .
- ٢- ومع ذلك ، يجوز ان تخضع ايضا تلك الاتفاقيات للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشا فيها ووفقا لقوانين تلك الدولة ، ولكن اذا كان المالك المنتفع من الاتفاقيات مقيما في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن الضريبة المفروضة يجب الاتزيد عن ١٠ بالمائة من القيمة الإجمالية للاتفاقيات .
- ٣- يعني مصطلح " اتاوات " حسب استخدامه في هذه المادة المدفوعات من اي نوع التي يتم استلامها كمتقابل للاستعمال او حق استعمال اي حقوق نشر عمل ادبي او فني او علمي بما في ذلك الافلام السينمائية او افلام او اشربة البث الاذاعي او التلفزيوني او اي حق براءة اختراع او علامة تجارية او تصميم او نموذج او مخطط او تركيبية او عملية انتاجية سرية .
- ٤- لا تنطبق احكام الفقرتين (١) و (٢) اذا كان المالك المنتفع بالاتفاقيات مقيما في دولة متعاقدة بزاوول عملا في الدولة المتعاقدة الاخرى التي نشأت فيها الاتفاقيات من خلال منشأة دائمة تنقح فيها او يؤدي في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من خلال مركز ثابت له يقح فيها وكان الحق او الملكية اللذان تدفع الاتفاقيات عن اي منهما يرتبطان ارتباطا فعليا بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت. وفي مثل هذه الحالة فإن احكام المادة (٧) او المادة (١٤) تنطبق حسبما تكون الحالة .
- ٥- تعتبر الاتفاقيات قد نشأت في دولة متعاقدة اذا كان دافع الاتفاقيات هو الدولة نفسها او قسم سياسي فرعي تابع لها او سلطة محلية خاصة بها او مقيم في تلك الدولة . ومع ذلك اذا كان الشخص الدافع للاتفاقيات سواء كان مقيما في دولة متعاقدة ام غير مقيم فيها يملك في الدولة المتعاقدة منشأة دائمة او مركزا ثابتا، وكان الالتزام بدفع الاتفاقيات يرتبط بهما ، وتتحمل تلك المنشأة الدائمة او المركز الثابت عبء دفع الاتفاقيات فان هذه الاتفاقيات تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تنقح فيها المنشأة الدائمة او المركز الثابت .

٢- يعني مصطلح " الفاشدة " حسب استخدامه في هذه المادة الدخل الناشئ من مطالبات الديون بكافة أنواعها سواء كانت مضمونة أو غير مضمونة برهن ، وسواء كانت تحمل حق المساهمة في أرباح المدين أم لا تحمل هذا الحق ، وعلى وجه الخصوص الدخل من الأوراق المالية الحكومية أو السندات أو سندات الدين ، بما في ذلك علاوات الإصدار والجوائز المرتبطة بتلك الأوراق المالية أو السندات أو سندات الدين . وعلى أية حال ولاغراض هذه المادة فإن مصطلح " الفاشدة " لا يشمل العاشدة التي يتم اعتبارها كأرباح اسهم بموجب الجملة الثانية من الفقرة (٥) من المادة (١٠) .

٣- لا تنطبق احكام الفقرة (١) ، إذا كان المالك المنتفع بالفاشدة مقيما في دولة متعاقدة يزاوّل عملا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ فيها العاشدة من خلال منشأة دائمة تقع فيها أو يزاوّل في تلك الدولة الأخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت يقع فيها ، وتكون المطالبة بالدين التي تدفع بسببها الفاشدة مرتبطة ارتباطا فعليا بتلك المنشأة الدائمة أو ذلك المركز الثابت . وفي مثل هذه الحالة تنطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسبما تكون الحالة .

٤- تعتبر الفاشدة قد نشأت في دولة متعاقدة عندما يكون دافع الفاشدة هو الدولة نفسها أو قسم سياسي فرعي تابع لها أو سلطة محلية خاصة بها أو مقيم في تلك الدولة . غير أنه إذا كان للشخص الذي يدفع الفاشدة ، سواء كان مقيما في دولة متعاقدة أم غير مقيم فيها ، منشأة دائمة أو مركزا ثابتا في دولة متعاقدة ، وكانت المديونية التي تدفع عنها الفاشدة مرتبطة بالمنشأة الدائمة أو المركز الثابت وتحملت تلك المنشأة الدائمة أو المركز الثابت عبء هذه الفاشدة فإن مثل هذه الفاشدة تعتبر عندئذ قد نشأت في الدولة التي تقع فيها المنشأة الدائمة أو المركز الثابت .

٥- حيثما يتبين ، استنادا الى علاقة خاصة . بين الدافع والمالك المنتفع أو بينهما معا وشخص آخر أن قيمة الفاشدة ، مع مراعاة المطالبة بالدين التي تدفع عنها ، تتجاوز القيمة التي يمكن أن يكون قد تم الاتفاق عليها بين الدافع والمالك المنتفع في غياب مثل هذه العلاقة ، عندئذ تنطبق احكام هذه المادة فقط على القيمة المذكورة الأخيرة . وفي مثل هذه الحالة يظل الجزء الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها الفاشدة ووفقا لقانون تلك الدولة .

حتى ذلك المدفوع على شكل فائدة - الذي يخضع للضريبة على أساس الدخل من رأس المال المستمر من قبل الاعضاء في شركة خلاف شركة رأسمال بالاسهم التي تكون مقيمة في بلجيكا .

٦- لا تنطبق احكام الفقرتين (١) و (٢) اذا كان المالك المنتفع بأرباح الاسهم مقيما في دولة متعاقدة ويزاول عملا في الدولة المتعاقدة الاخرى التي تقيم فيها الشركة الدافعة لأرباح الاسهم من خلال منشأة دائمة تقع فيها او يؤدي في تلك الدولة الاخرى خدمات شخصية مستقلة من مركز ثابت فيها وكانت ملكية الاسهم التي تدفع بسببها ارباح الاسهم مرتبطة ارتباطا فعليا بهذه المنشأة الدائمة او المركز الثابت. في مثل هذه الحالة تطبق احكام المادة (٧) او المادة (١٤) حسبما تكون الحالة .

٧- حيثما تحصل شركة مقيمة في دولة متعاقدة على ارباح او دخل من الدولة المتعاقدة الاخرى ، لا يجوز ان تفرض تلك الدولة الاخرى اية ضريبة على ارباح الاسهم التي تدفعها الشركة الا بقدر ما يدفع من ارباح الاسهم هذه الى مقيم في تلك الدولة الاخرى او بالقدر الذي تكون فيه الملكية التي تدفع بسببها ارباح الاسهم مرتبطة ارتباطا فعليا بمنشأة دائمة او مركز ثابت يقع في تلك الدولة الاخرى . ولا يجوز لها ايضا اخضاع الارباح غير الموزعة للشركة للضريبة التي تفرض على الارباح غير الموزعة حتى لو ان ارباح الاسهم المدفوعة او الارباح غير الموزعة تتكون كليا او جزئيا من ارباح او دخل ناشيء في تلك الدولة الاخرى .

مادة (١١)

الفائدة

١- تخضع الفائدة التي تنشأ في دولة متعاقدة والتي تدفع إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة فقط في تلك الدولة الاخرى اذا كان المقيم هو المالك المنتفع بالفائدة .

مادة (١٠)
ارباح الالاسهم

- ١- يجوز ان تخضع ارباح الالاسهم التي تدفعها شركة مقيمة في دولة متعاقدة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الاخرى للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٢- ومع ذلك ، يجوز ايضا ان تخضع ارباح الالاسهم تلك للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقيم الشركة الدافعة لارباح الالاسهم فيها ووفقا لقوانين تلك الدولة ولكن اذا كان المالك المنتفع بارباح الالاسهم مقيما في الدولة المتعاقدة الاخرى فإن الضريبة المفروضة يجب ان لا تتجاوز ١٠ بالمائة من اجمالي قيمة ارباح الالاسهم .
- ٣- بالرغم من احكام الفقرتين (١) و (٢) ، فإن ارباح الالاسهم التي تدفعها الشركة المقيمة في بلجيكا تخضع للضريبة فقط في الكويت اذا كان المالك المنتفع بارباح الالاسهم :

 - ١ - حكومة الكويت او اية مؤسسة او كيان تم تاسيسه في الكويت كما هو معرف في الفقرتين الفرعيتين (ب) و (ج) من الفقرة (٢) من المادة (٤) ،

او

 - ب - شركة مقيمة في الكويت والتي تملك حكومة الكويت على الاقل ٢٥ بالمائة من رأسمالها بشكل مباشر او غير مباشر ، شريطة ان يكون رأس المال المتبقي من هذه الشركة مملوك لمواطنين كويتيين مقيمين في الكويت .

- ٤- لا تؤثر احكام الفقرتين (٢) و (٣) على خضوع الشركة للضريبة فيما يختص بالارباح التي تدفع منها ارباح الالاسهم .
- ٥- تعني عبارة " ارباح الالاسهم " حسب استخدامها في هذه المادة الدخل من الالاسهم أو اسهم "الانتفاع" أو حقوق "الانتفاع" أو اسهم التعدين أو اسهم المؤسسين أو الحقوق الاخرى - التي لا تمثل مطالبات ديون - المساهمة في الالرباح وكذلك الدخل من حقوق اعتباريية اخرى التي تخضع لتفهم المعاملة الضريبية مثل الدخل من الالاسهم بموجب فوائين الدولة التي تعتبر الشركة الموزعة مقيمة فيها . وتعني هذه العبارة أيضا الدخل -

٣- تطبيق احكام الفترة (١) ايضاً على الارباح الناتجة من مساهمة في اتحاد او عمل مشترك او في وكالة تدار على المستوى الدولي .

مادة (٩)
المشروعات المشتركة

١- حيثما :

١ - يساهم مشروع تابع لدولة متعاقدة بصورة مباشرة او غير مباشرة في إدارة او هيمنة او رأسمال مشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى ، او

ب - يساهم نفس الاشخاص بصورة مباشرة او غير مباشرة في إدارة او هيمنة او رأسمال مشروع تابع لدولة متعاقدة ومشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى ،

وفي اي من الحالتين ، اذا وضعت او فرضت شروط فيما بين المشروعين في علاقاتهما التجارية او المالية تختلف عن تلك التي يمكن وضعها بين مشروعين مستقلين، فان اية ارباح كان من الممكن ان يحققها اي من المشروعين لو لم تكن هذه الشروط ولكنه لم يحققها بسبب وجود هذه الشروط، يجوز تضمينها في ارباح هذا المشروع واخضاعها للضريبة تبعاً لذلك .

٢- إذا جعلت دولة متعاقدة ضمن ارباح مشروع تابع لها - واخضعتها للضريبة تبعاً لذلك - ارباح مشروع تابع للدولة المتعاقدة الاخرى الحاضرة للضريبة في تلك الدولة الاخرى وكانت الارباح التي تم تضمينها ارباحاً كان من الممكن ان يحققها مشروع تابع للدولة المذكورة اولاً اذا كانت الشروط التي وضعت فيما بين المشروعين سوف تكون نفسها تلك الموضوعية بين مشروعين مستقلين ، فإن على الدولة الاخرى ان تقوم بإجراء التعديل الملزم لمبالغ الضريبة المفروضة على هذه الارباح . وعند تحديد ذلك التعديل تراعى الاحكام الاخرى لهذه الاتفاقية ، وتجري السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدتين مشاورات فيما بينها إذا كان ذلك ضرورياً .

- أو - فيما عدا حالات الأعمال المصرفية - على شكل فائدة على الأموال التي يتم اقراضها للمكتب الرئيسي للمشروع أو لأي من مكاتبه الأخرى .
- ٤- إذا جرى العرف في دولة متعاقدة على تحديد الأرباح التي تنسب إلى منشأة دائمة على أساس تقسيم نسبي للأرباح الكلية للمشروع على مختلف أجزائه ، فإن أحكام الفقرة (٢) لا تمنح تلك الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي ستخضع للضريبة على أساس مثل هذا التقسيم النسبي الذي جرى عليه العرف . غير أن طريقة التقسيم النسبي المتبعة يجب أن تؤدي إلى نتيجة تتفق مع المبادئ المتضمنة في هذه المادة .
- ٥- لا تنسب أي أرباح إلى منشأة دائمة استناداً فقط إلى قيام المنشأة بشراء سلع أو بضائع للمشروع .
- ٦- لأغراض الفقرات السابقة تحدد الأرباح التي تنسب إلى المنشأة الدائمة بذات الكيفية عاماً بعام ما لم يوجد سبب وجيه وكاف يقضي بغير ذلك .
- ٧- حينما تشتمل الأرباح على بنود للدخل تمت معالجتها على حدة في مواد أخرى من هذه الاتفاقية ، فإن أحكام تلك المواد لن تتأثر بأحكام هذه المادة .

مادة (٨)

النقل البحري والجوي

- ١- تخضع الأرباح الناتجة من تشغيل سفن أو طائرات في حركة النقل الدولي للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها مركز الإدارة الفعلي للمشروع .
- ٢- إذا كان مركز الإدارة الفعلي لمشروع ملاحى يقع على متن سفينة ، فإنه يعتبر عندئذ واقعاً في الدولة المتعاقدة التي يقع فيها ميناء موطن السفينة أو ، إن لم يوجد مثل هذا الموطن ، في الدولة المتعاقدة التي يقيم فيها مشغل السفينة .

مادة (٧)
ارباح الاعمال

- ١- تخضع الارباح العائدة لمشروع تابع لدولة متعاقدة للضريبة في تلك الدولة فقط ما لم يباشر المشروع نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة فيها . فإذا باشر المشروع نشاطا كالمذكور آنفا فإنه يجوز فرض الضريبة على ارباح المشروع في الدولة المتعاقدة الاخرى ولكن فقط بالقدر الذي يمكن ان ينسب منها الى تلك المنشأة الدائمة .
- ٢- مع مراعاة احكام الفقرة (٣) ، حيثما يباشر مشروع تابع لدولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الاخرى عن طريق منشأة دائمة قائمة فيها ، تنسب في كل دولة متعاقدة الى تلك المنشأة الدائمة الارباح التي يمكن ان يتوقع تحقيقها فيما لو كان المشروع متميزا ومستقلا يباشر نفس الأنشطة او أنشطة مشابهة في نفس الظروف او في ظروف مشابهة ويتعامل مع المشروع الذي يعتبر منشأة دائمة له بصورة مستقلة تماما .
- ٣- عند تحديد ارباح منشأة دائمة ، يسمح بحكم المصروفات المتكبدة لغراض المنشأة الدائمة ، بما في ذلك المصروفات التنفيذية والادارية العمومية سواء تم تكبدها في الدولة التي توجد فيها المنشأة الدائمة او في اي مكان آخر . على انه لايسمح بإجراء مثل ذلك الخصم بالنسبة لاية مبالغ - ان وجدت - مدفوعة (خلافاً لتلك المدفوعة على سبيل استرداد النفقات الفعلية) بواسطة المنشأة الدائمة للمكتب الرئيسي للمشروع اولاي من مكاتبه الاخرى على شكل اتاوات او رسوم او مدفوعات مماثلة اخرى في مقابل استخدام حقوق براءات الاختراع او الحقوق الاخرى على شكل عمولات نظير اداء خدمات معينة او نظير اعمال ادارية او - فيما عدا حالات الاعمال المصرفية - على شكل فائدة على الاموال التي يتم اقراضها للمنشأة الدائمة . وبالمثل فإنه عند تحديد ارباح المنشأة الدائمة ، فلن تؤخذ في الاعتبار المبالغ التي تقيدها المنشأة الدائمة على حساب المكتب الرئيسي للمشروع او على حساب اي من مكاتبه الاخرى (خلافاً لتلك المدفوعة على سبيل استرداد النفقات الفعلية) على شكل اتاوات او رسوم او مدفوعات مماثلة اخرى في مقابل استخدام حقوق براءات الاختراع او الحقوق الاخرى او على شكل عمولات نظير اداء خدمات معينة او نظير اعمال ادارية

الفصل الثالث.
الضرائب على الدخل

مادة (٦)
الدخل من الاموال غير المنقولة

- ١- الدخل الذي يحصل عليه مقيم في دولة متعاقدة من اموال غير منقولة (بما في ذلك الدخل من الزراعة او استغلال الغابات) الكائنة في الدولة المتعاقدة الاخرى ، يجوز اخضاعه للضريبة في تلك الدولة الاخرى .
- ٢- يكون لعبارة " الاموال غير المنقولة " المعنى الوارد لها وفقا لقانون الدولة المتعاقدة التي توجد بها الاموال المعنية . وعلى اي حال ، فإن العبارة تشتمل على الملكية الملحقة بالاموال غير المنقولة والماشية والالات المستخدمة في الزراعة واستغلال الغابات ، والحقوق التي تطبق بشأنها احكام القانون العام المتعلقة بملكية الاراضي ، وحق الانتفاع بالاموال غير المنقولة ، والحقوق في المدفوعات المتغيرة او الثابتة كمتقابل الاستغلال او الحق في استغلال الترسبات المعدنية ومصادر المياه وغيرها من الموارد الطبيعية الاخرى . لا تعتبر السفن والزوارق والطائرات من الاموال غير المنقولة .
- ٣- تطبيق احكام الفقرة (١) على الدخل الناتج من استخدام الاموال غير المنقولة بصورة مباشرة او تاجيرها او استغلالها بأي شكل آخر .
- ٤- تطبيق احكام الفقرتين (١) و (٣) ايضا على الدخل من الاموال غير المنقولة لمشروع ، وعلى الدخل من الاموال غير المنقولة المستخدمة لاداء خدمات شخصية مستقلة .

1 - كانت له في الدولة المذكورة اولاً سلطة عامة للتفاوض وابرام العقود لصالح هذا المشروع اوتياية عنه ،

او

ب - احتفظ في الدولة المذكورة اولاً بمخزون من السلع او البضائع ويقوم بالمبيع منه بمغة منتظمة لصالح المشروع او نياية عنه ،

او

ج - يحصل بشكل مطلق او شبه مطلق في الدولة المذكورة اولاً على طلبات شراء للمشروع ذاته او لمثل هذا المشروع و مشروعات اخرى يهيمن عليها هذا المشروع او له مصلحة مهيمنة فيها .

6- لا يعتبر المسمار او الوكيل بالعمولة او اي وكيل آخر ذا وضع مستقل حقيقي والذي يعمل كوسيط فقط بين مشروع تابع لاحدى الدولتين المتعاقبتين وبين عميل مرتقب في الدولة المتعاقدة الاخرى منشاء دائمة في تلك الدولة المتعاقدة الاخرى اذا كانت مثل هذه الانشطة لا تتضمن الحصول على طلبات شراء ضمن ما تعنيه الفقرة (هـ / جـ) اعلاه وشريطة ان يعمل مثل هذا الشخص في مجال عمله الاعتيادي . غير انه اذا كرست كل أنشطة مثل هذا الوكيل او كلها تقريبا لصالح ذلك المشروع ، فإنه لن يعتبر وكيلاً ذا وضع مستقل ضمن ما تعنيه هذه الفقرة .

7- ان كون شركة مقيمة في دولة متعاقدة تهيمن على شركة او تهيمن عليها شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الاخرى ، او تزاول عملاً في تلك الدولة الاخرى (سواء من خلال منشاء دائمة او خلافه) فإن ذلك الواقع لا يجعل في حد ذاته اي من الشركتين منشاء دائمة للشركة الاخرى .

- أ - مركز الإدارة .
 - ب - فرع .
 - ج - مكتب .
 - د - مصنع .
 - هـ - ورشة .
 - و - منجم أو بشر نفط أو غاز أو محجر أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية .
- ٣- يشكل موقع بناء أو تشييد أو مشروع جميع أو تركيب منشأة دائمة فقط إذا استمر لمدة تزيد على ستة أشهر .
- ٤- بالرغم من الأحكام المتقدمة لهذه المادة ، فإن عبارة " المنشأة الدائمة " لا تشمل الآتي :
- أ - استخدام التسهيلات فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم السلع أو البضائع المملوكة للمشروع .
 - ب - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم .
 - ج - الاحتفاظ بمخزون من السلع أو البضائع المملوكة للمشروع فقط لغرض تصنيعها بواسطة مشروع آخر .
 - د - الاحتفاظ بمتر ثابت للعمل فقط لغرض شراء السلع أو البضائع أو جمع المعلومات للمشروع .
 - هـ - الاحتفاظ بمتر ثابت للعمل فقط لغرض مزاولة أي نشاط آخر ذي طبيعة تحضيرية أو مساعدة للمشروع .
 - و - الاحتفاظ بمتر ثابت للعمل فقط لأي جمع بين الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ) شريطة أن يكون مجال النشاط بالمتر الثابت للعمل الناتج عن هذا الجمع ذا طبيعة تحضيرية أو مساعدة .
- ٥- يعتبر الشخص الذي يعمل في دولة متعاقدة نيابة عن مشروع تابع لدولة متعاقدة أخرى - خلافاً لوكيل ذي وضع مستقل الذي تنطبق عليه الفقرة (٦) - منشأة دائمة للمشروع في الدولة المذكورة أولاً إذا :

- ج - اي كيان ينشأ فيما بين الحكومات ويتم تاسيسه
فسي الكويت وتساوم الكويت مع دول اخرى في راسماله .
- ٣- في حالة ما يكون فرد مقيما في كلتا الدولتين
المتعاقدتين وفقا لاحكام الفقرة (١) ، فإن وضعه عندئذ
سيحدد كالتالي :
- ١ - يعتبر مقيما في الدولة التي يتوفر له سكن دائم
بها .
- ب - اذا توفر له سكن دائم في كلتا الدولتين ،
يعتبر مقيما في الدولة التي تكون علاقاته الشخصية
والاقتصادية بها اوثق (مركز المصالح الحيوية) .
- ج - اذا لم يكن ممكنا تحديد الدولة التي بها مركز
معالجه الحيوية ، او لم يتوفر له سكن دائم في اي من
الدولتين يعتبر مقيما في الدولة التي بها سكنه
المعتاد .
- د - ان كان له سكن معتاد في كلتا الدولتين
او لم يكن له سكن معتاد بأي منهما ، يعتبر مقيما في
الدولة التي يكون مواطنا فيها .
- ٤- حيث يعتبر شخص ما وفقا لاحكام الفقرة (١) ، خـلف
الفرد ، مقيما في كلتا الدولتين المتعاقدتين ، فإنه
يعتبر مقيما في الدولة التي يقح فيها مركز ادارته
الفعلي .

مادة (٥)
المنشأة الدائمة

- ١- لاغراض هذه الإتفاقية ، تعني عبارة "المنشأة الدائمة"
المقر الثابت للعمل الذي يتم من خلاله مزاوله نشاط
المشروع كليا او جزئيا .
- ٢- تشمل عبارة "المنشأة الدائمة" بوجه خاص :

٢- فيما يختص بتطبيق الإتفاقية من قبل دولة متعاقدة، فإن أي مصطلح لم يرد له تعريف - وما لم يفتض سياق النص خلاف ذلك - يكون له نفس معناه بموجب قانون تلك الدولة فيما يتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الإتفاقية .

مادة (٤)
المقيم

١- لأغراض هذه الإتفاقية تعني عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" :

١ - في حالة الكويت :

(١) أي فرد يكون له سكن في الكويت ومن مواطني الكويت .
(٢) أي شركة يتم تأسيسها في الكويت ولها مركز إدارة فعلي فيها .

ب - في حالة بلجيكا ، أي شخص يخضع للضريبة في بلجيكا وفقاً لتوانيتها بسبب السكن أو الإقامة أو مركز الإدارة أو أي معيار آخر ذي طبيعة مماثلة ولكن عبارة "مقيم في دولة متعاقدة" لا تشمل أي شخص خاضع للضريبة في بلجيكا بالنسبة لدخله فقط من مصادر في

بموجب القانون العام ، كشركة أو البنك المركزي أو صندوق أو هيئة أو مؤسسة أو وكالة أو أي كيان آخر مماثل تم تأسيسه في الكويت .

ب - يعني مصطلح " الكويت " دولة الكويت بما في ذلك أي منطقة خارج المياه الإقليمية للكويت، يجوز اعتبارها وفقاً للقانون الدولي منطقة يمكن أن تمارس فيها الكويت حقوق سيادة أو ولاية بموجب القانون الكويتي .

ج - تعني عبارة " الدولة المتعاقدة " و " الدولة المتعاقدة الأخرى " الكويت أو بلجيكا حسبما يقتضي النص .

د - يشمل مصطلح " شخص " فرد وشركة وأي كيان آخر من الأشخاص .

هـ - يعني مصطلح "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعامل معاملة الشخص الاعتباري للأغراض الضريبية .

و - تعني عبارة "مشروع تابع لدولة متعاقدة" و "مشروع تابع للدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مشروع يباشره مقيم في دولة متعاقدة ومشروع يباشره مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى .

ز - يعني مصطلح "مواطنون" :

- (١) كافة الأفراد الحائزين على جنسية دولة متعاقدة .
- (٢) كافة الأشخاص القانونيين وشركات التضامن والجمعيات الذين يستمدون أوضاعهم تلك من القوانين النافذة في دولة متعاقدة .

ح - تعني عبارة "نقل دولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة يتولى تشغيلها مشروع يقع مركز إدارته الفعلي في دولة متعاقدة ، ماعدا الحالات التي يتم فيها تشغيل السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن تقع داخل الدولة المتعاقدة الأخرى .

ط - تعني عبارة " السلطة المختصة " :

- (١) في حالة بلجيكا ، مدير عام الضرائب المباشرة .
- (٢) في حالة الكويت، وزير المالية أو ممثله المفوض .

الموصل الاول
نطاق الإتفاقية

مادة (1)
النطاق الشخصي

تطبق هذه الإتفاقية على الأشخاص المقيمين في إحدى الدولتين المتعاقبتين او كليتهما .

مادة (2)
الضرائب التي تشملها الإتفاقية

1- تطبق هذه الإتفاقية على الضرائب على الدخل وعلى رأس المال المفروضة لصالح كل دولة متعاقدة أو أقسامها السياسية الفرعية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها .

2- تعتبر من الضرائب على الدخل وعلى رأس المال كافة الضرائب المفروضة على إجمالي الدخل او على جملة رأس المال او على عناصر الدخل او على عناصر رأس المال بما في ذلك الضرائب على الأرباح الناتجة من نقل ملكية الأموال المنقولة او غير المنقولة ، والضرائب على جملة مبالغ الأجر والمرتبات المدفوعة من قبل المشروعات وكذلك الضرائب على زيادة قيمة رأس المال .

3- الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الإتفاقية بوجه خاص هي :

1 - في حالة بلجيكا :

- (1) ضريبة دخل الافراد .
- (2) ضريبة دخل الشركات .
- (3) ضريبة الدخل على الكيانات القانونية .
- (4) ضريبة الدخل على غير المقيمين .
- (5) الضريبة الخاصة المماثلة لضريبة دخل الافراد .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

بسم الله الرحمن الرحيم

اتفاقية

بين

مملكة بلجيكا

و

دولة الكويت

لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما
يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال وتعزيز
العلاقات الاقتصادية

إن مملكة بلجيكا ودولة الكويت ترغبية منهما في اجراء
اتفاقية لتجنب الإزدواج الضريبي ومنع التهرب المالي فيما
يتعلق بالضرائب على الدخل وعلى رأس المال ومن اجل تعزيز
العلاقات الاقتصادية ،

قد اتفقتا على مايلي :-

[DUTCH TEXT — TEXTE NÉERLANDAIS]

OVEREENKOMST
TUSSEN HET KONINKRIJK BELGIE
EN DE STAAT KOEWEIT
TOT HET VERMIJDEN VAN DUBBELE BELASTING
EN TOT HET VOORKOMEN VAN HET ONTGAAN VAN BELASTING
INZAKE BELASTINGEN NAAR HET INKOMEN
EN NAAR HET VERMOGEN EN TOT DE BEVORDERING
VAN ECONOMISCHE BETREKKINGEN

HET KONINKRIJK BELGIE

en

DE STAAT KOEWEIT

Wensende een Overeenkomst te sluiten tot het vermijden van dubbele belasting en tot het voorkomen van het ontgaan van belasting inzake belastingen naar het inkomen en naar het vermogen en tot de bevordering van economische betrekkingen,

Zijn het volgende overeengekomen :

HOOFDSTUK I

Werkingsfeer van de Overeenkomst

Artikel 1

Personen op wie de Overeenkomst van toepassing is

Deze Overeenkomst is van toepassing op personen die inwoner zijn van een overeenkomstsluitende Staat of van beide overeenkomstsluitende Staten.

Artikel 2

Belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is

- 1. Deze Overeenkomst is van toepassing op belastingen naar het inkomen en naar het vermogen die, ongeacht de wijze van heffing, worden geheven ten behoeve van een overeenkomstsluitende Staat, of van een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan.*
- 2. Als belastingen naar het inkomen en naar het vermogen worden beschouwd alle belastingen die worden geheven naar het gehele inkomen, naar het gehele vermogen, of naar bestanddelen van het inkomen of van het vermogen, daaronder begrepen belastingen naar voordelen verkregen uit de vervreemding van roetende of onroerende goederen, belastingen naar het totale bedrag van de door ondernemingen betaalde lonen en salarissen, alsmede belastingen naar waardevermeerdering.*
- 3. De bestaande belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is, zijn met name :*

- a) in België :
- (i) de personenbelasting;
 - (ii) de vennootschapsbelasting;
 - (iii) de rechtspersonenbelasting;
 - (iv) de belasting der niet-verblijfhouders;
 - (v) de met de personenbelasting gelijkgestelde bijzondere heffing;
- met inbegrip van de voorheffingen, de opdecimen en opcentiemen op die belastingen en voorheffingen, alsmede de aanvullende belastingen op de personenbelasting, (hierna te noemen « Belgische belasting »);
- b) in Koeweit :
- (i) de belasting op het inkomen van vennootschappen;
 - (ii) de 5 percent van de nettowinst van holdingvennootschappen die aan de « Kuwait Foundation of Advancement of Science (KFAS) » is verschuldigd;
 - (iii) de Zakat,
- (hierna te noemen « belasting van Koeweit »).

4. De Overeenkomst is ook van toepassing op alle gelijke of in wezen gelijksoortige belastingen die na de datum van de ondertekening van de Overeenkomst naast of in de plaats van de bestaande belastingen worden geheven. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten delen elkaar de wezenlijke wijzigingen die in hun onderscheidene belastingwetten zijn aangebracht, mede en bezorgen elkaar afschriften van belangrijke verordeningen.

HOOFDSTUK II

Begripsbepalingen

Artikel 3

Algemene bepalingen

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst, tenzij het zinsverband anders vereist :
- a) betekent de uitdrukking « België » het Koninkrijk België; in aardrijkskundig verband gebruikt, betekent ze het nationale grondgebied, de territoriale zee en elk ander gebied in zee waar België, in overeenstemming met het internationale recht, soevereine rechten of zijn rechtsmacht uitoefent;
 - b) betekent de uitdrukking « Koeweit » de Staat Koeweit en omvat zij elk gebied buiten de territoriale zee dat in overeenstemming met het internationale recht volgens de wetgeving van Koeweit is of zal worden aangeduid als een gebied waar Koeweit soevereine rechten of zijn rechtsmacht mag uitoefenen;
 - c) betekenen de uitdrukkingen « een overeenkomstsluitende Staat » en « de andere overeenkomstsluitende Staat », België of Koeweit, al naar het zinsverband vereist;
 - d) omvat de uitdrukking « persoon » een natuurlijke persoon, een vennootschap en elke andere vereniging van personen;
 - e) betekent de uitdrukking « vennootschap » elke rechtspersoon of elke eenheid die voor de belastingheffing als een rechtspersoon wordt behandeld;
 - f) betekenen de uitdrukkingen « onderneming van een overeenkomstsluitende Staat » en « onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat » ondscheidenlijk een onderneming gedreven door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat en een onderneming gedreven door een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat;
 - g) betekent de uitdrukking « onderdanen » :
 - (i) alle natuurlijke personen die de nationaliteit van een overeenkomstsluitende Staat bezitten;
 - (ii) alle rechtspersonen, personenvennootschappen en verenigingen die hun rechtspositie als zodanig ontleenen aan de wetgeving die in een overeenkomstsluitende Staat van kracht is;

- h) betekent de uitdrukking « internationaal verkeer » elk vervoer door een schip of luchtvaartuig dat door een onderneming die haar plaats van werkelijke leiding in een overeenkomstsluitende Staat heeft, wordt geëxploiteerd, behalve indien het schip of het luchtvaartuig slechts tussen in de andere overeenkomstsluitende Staat gelegen plaatsen wordt geëxploiteerd;
 - i) betekent de uitdrukking « bevoegde autoriteit » :
 - (i) in België, de Directeur-generaal der directe belastingen, en
 - (ii) in Koeweit, de Minister van Financiën of zijn bevoegde vertegenwoordiger.
2. Voor de toepassing van de Overeenkomst door een overeenkomstsluitende Staat heeft, tenzij het zinsverband anders vereist, elke niet erin omschreven uitdrukking de betekenis welke die uitdrukking heeft volgens de wetgeving van die Staat met betrekking tot de belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is.

Artikel 4

Inwoner

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de uitdrukking « inwoner van een overeenkomstsluitende Staat » :
- a) in Koeweit :
 - (i) elke natuurlijke persoon die zijn woonplaats in Koeweit heeft en die een onderdaan van Koeweit is; en
 - (ii) elke vennootschap die in Koeweit is opgericht en die aldaar haar plaats van werkelijke leiding heeft;
 - b) in België, iedere persoon die, ingevolge de Belgische wetgeving, aldaar aan belasting is onderworpen op grond van zijn woonplaats, verblijf, plaats van leiding of enige andere soortgelijke omstandigheid, maar zij omvat niet personen die in België enkel ter zake van inkomsten uit in België gelegen bronnen of ter zake van aldaar gelegen vermogen aan belasting zijn onderworpen.
2. Voor de toepassing van paragraaf 1, wordt de uitdrukking « inwoner van een overeenkomstsluitende Staat » geacht te omvatten :
- a) de Regering van een overeenkomstsluitende Staat of elk staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan;
 - b) in Koeweit, elke overheidsinstelling die overeenkomstig het publiekrecht is opgericht als een rechtspersoon, Centrale Bank, fonds, overheidslichaam, stichting, agentschap of als elk ander gelijkaardig lichaam dat in Koeweit is gevestigd; en
 - c) elk intergouvernementeel lichaam dat in Koeweit is gevestigd en waarvan Koeweit samen met andere Staten het kapitaal heeft bijeengebracht.
3. Indien een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van paragraaf 1 inwoner van beide overeenkomstsluitende Staten is, wordt zijn toestand op de volgende wijze geregeld :
- a) hij wordt geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft;
 - b) indien hij in beide Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarmede zijn persoonlijke en economische betrekkingen het nauwst zijn (middelpunt van de levensbelangen);
 - c) indien niet kan worden bepaald in welke Staat hij het middelpunt van zijn levensbelangen heeft of indien hij geen van de Staten een duurzaam tehuis tot zijn beschikking heeft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar hij gewoonlijk verblijft;
 - d) indien hij in beide Staten of in geen van beide gewoonlijk verblijft, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waarvan hij onderdaan is.
4. Indien een andere dan een natuurlijke persoon ingevolge de bepalingen van paragraaf 1 inwoner is van beide overeenkomstsluitende Staten, wordt hij geacht inwoner te zijn van de Staat waar de plaats van zijn werkelijke leiding is gelegen.

Artikel 5

Vaste inrichting

1. Voor de toepassing van deze Overeenkomst betekent de uitdrukking « vaste inrichting » een vaste bedrijfsinrichting met behulp waarvan de werkzaamheden van een onderneming geheel of gedeeltelijk worden uitgeoefend.
2. De uitdrukking « vaste inrichting » omvat in het bijzonder :
 - a) een plaats waar leiding wordt gegeven;
 - b) een filiaal;
 - c) een kantoor;
 - d) een fabriek;
 - e) een werkplaats en
 - f) een mijn, olie- of gasbron, een steengroeve of enige andere plaats waar natuurlijke rijkdommen worden gewonnen.
3. De plaats van uitvoering van een bouwwerk, van constructie-, installatie- of assemblagewerkzaamheden is slechts dan een vaste inrichting indien de duur daarvan zes maanden overschrijdt.
4. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel wordt een vaste inrichting niet aanwezig geacht indien :
 - a) gebruik wordt gemaakt van inrichtingen, uitsluitend voor de opslag, uitstalling of aflevering van aan de onderneming toebehorende goederen;
 - b) een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen wordt aangehouden, uitsluitend voor de opslag, uitstalling of aflevering;
 - c) een voorraad van aan de onderneming toebehorende goederen wordt aangehouden, uitsluitend voor de bewerking of verwerking door een andere onderneming;
 - d) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming goederen aan te kopen of inlichtingen in te winnen;
 - e) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om voor de onderneming, andere werkzaamheden die van voorbereidende aard zijn of het karakter van hulpwerkzaamheden hebben, te verrichten;
 - f) een vaste bedrijfsinrichting wordt aangehouden, uitsluitend om verscheidene van de in de leden a) tot e) vermelde werkzaamheden te verrichten, op voorwaarde dat het geheel van de werkzaamheden van de vaste bedrijfsinrichting van voorbereidende aard is of het karakter van hulpwerkzaamheden heeft.
5. Een persoon die in een overeenkomstsluitende Staat voor een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat — niet zijnde een onafhankelijke vertegenwoordiger op wie paragraaf 6 van toepassing is — werkzaam is, wordt geacht een vaste inrichting van de onderneming in de eerstbedoelde Staat te zijn indien die persoon :
 - a) in de eerstbedoelde Staat een algemene machtiging bezit om voor of namens die onderneming te onderhandelen en overeenkomsten af te sluiten, of
 - b) in de eerstbedoelde Staat een voorraad goederen aanhoudt waaruit hij regelmatig goederen verkoopt voor of namens die onderneming, of
 - c) in de eerstbedoelde Staat bestellingen opneemt uitsluitend of nagenoeg uitsluitend voor de onderneming zelf of voor die onderneming en andere ondernemingen die zij beheerst of door welke zij wordt beheerst.
6. Een makelaar, een commissionair of enige andere volstrekt onafhankelijke vertegenwoordiger die enkel als tussenpersoon tussen een onderneming van een van de overeenkomstsluitende Staten en een toekomstige klant in de andere overeenkomstsluitende Staat handelt, wordt niet geacht een vaste inrichting in die andere overeenkomstsluitende Staat te zijn ingeval die werkzaamheden niet gepaard gaan met het opnemen van bestellingen in de zin van paragraaf 5 c) hierboven en op voorwaarde dat deze persoon in de normale uitoefening van zijn bedrijf handelt. Wanneer de werkzaamheden van dergelijke vertegenwoordiger volledig of bijna volledig ten bate van die onderneming zijn gedaan, wordt hij evenwel niet geacht een onafhankelijke vertegenwoordiger in de zin van deze paragraaf te zijn.

7. De enkele omstandigheid dat een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, een vennootschap beheerst of door een vennootschap wordt beheerst, die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat of die in die andere Staat zaken doet (herzij met behulp van een vaste inrichting, hetzij op andere wijze), stempelt één van beide vennootschappen niet tot een vaste inrichting van de andere.

HOOFDSTUK III

Belastingheffing naar het inkomen

Artikel 6

Inkomsten uit onroerende goederen

1. Inkomsten die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit in de andere overeenkomstsluitende Staat gelegen onroerende goederen (inkomsten uit landbouw- of bosbedrijven daaronder begrepen) mogen in die andere Staat worden belast.
2. De uitdrukking « onroerende goederen » heeft de betekenis die daaraan wordt toegekend door het recht van de overeenkomstsluitende Staat waar de desbetreffende goederen zijn gelegen. De uitdrukking omvat in ieder geval de goederen die bij de onroerende goederen behoren, levende en dode have van landbouw- en bosbedrijven, rechten waarop de bepalingen van het privaatrecht betreffende de grondeigendom van toepassing zijn, vruchtgebruik van onroerende goederen en rechten op veranderlijke of vaste vergoedingen ter zake van de exploitatie, of het recht tot exploitatie, van minerale aardlagen, bronnen en andere bodemrijdommen; schepen en luchtvaartuigen worden niet als onroerende goederen beschouwd.
3. De bepalingen van paragraaf 1 zijn van toepassing op inkomsten verkregen uit de rechtstreekse exploitatie of het rechtstreekse genot, uit het verhuren of verpachten, of uit elke andere vorm van exploitatie van onroerende goederen.
4. De bepalingen van de paragrafen 1 en 3 zijn ook van toepassing op inkomsten uit onroerende goederen van een onderneming en op inkomsten uit onroerende goederen gebezigd voor de uitoefening van een zelfstandig beroep.

Artikel 7

Ondernemingswinst

1. Winst van een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat is slechts in die Staat belastbaar, tenzij de onderneming in de andere overeenkomstsluitende Staat haar bedrijf uitoefent met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting. Indien de onderneming aldus haar bedrijf uitoefent, mag de winst van de onderneming in de andere overeenkomstsluitende Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste inrichting kan worden toegerekend.
2. Onder voorbehoud van de bepalingen van paragraaf 3 wordt, indien een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat haar bedrijf uitoefent met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting, in elke overeenkomstsluitende Staat aan die vaste inrichting de winst toegerekend die zij geacht zou kunnen worden te behalen indien zij een onafhankelijke onderneming zou zijn, die dezelfde of soortgelijke werkzaamheden zou uitoefenen onder dezelfde of soortgelijke omstandigheden en die met de onderneming waarvan zij een vaste inrichting is geheel onafhankelijk zou handelen.
3. Bij het bepalen van de winst van een vaste inrichting worden in aftrek toegelaten kosten, daaronder begrepen kosten van leiding en algemene beheerskosten, die ten behoeve van de vaste inrichting zijn gemaakt, hetzij in de overeenkomstsluitende Staat waar de vaste inrichting is gevestigd, hetzij elders. Geen aftrek wordt echter toegelaten ter zake van bedragen die in voorkomend geval door de vaste inrichting (anders dan als terugbetaling van werkelijke kosten) worden betaald aan de hoofdzetel van de onderneming of aan één van haar andere zetels, in de vorm van royalty's, erelonen of andere, soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of in de vorm van commissielonen voor het verstrekken van specifieke diensten of voor het geven van leiding, of nog, behalve

in het geval van een bankonderneming, in de vorm van interest van aan de vaste inrichting geleend geld. Bij het bepalen van de winsten van een vaste inrichting wordt evenmin rekening gehouden met bedragen die door de vaste inrichting (anders dan als terugbetaling van werkelijke kosten) ten laste van de hoofdzetel van de onderneming of van één van haar andere zetels worden gelegd in de vorm van royalty's, erelonen of andere soortgelijke betalingen voor het gebruik van octrooien of andere rechten, of in de vorm van commissielonen voor het verstrekken van specifieke diensten of voor het geven van leiding, of nog, behalve in het geval van een bankonderneming, in de vorm van interest van aan de hoofdzetel van de onderneming of aan een van haar andere zetels geleend geld.

4. Voor zover het in een overeenkomstsluitende Staat gebruikelijke is de aan een vaste inrichting toe te rekenen winst te bepalen op basis van een verdeling van de totale winst van de onderneming over haar verschillende delen, belet paragraaf 2 die overeenkomstsluitende Staat niet de te belasten winst te bepalen volgens de gebruikelijke verdeling; de gevolgde methode van verdeling moet echter zodanig zijn dat het resultaat in overeenstemming is met de in dit artikel neergelegde beginselen.

5. Geen winst wordt aan een vaste inrichting toegerekend enkel op grond van aankoop door die vaste inrichting van goederen voor de onderneming.

6. Voor de toepassing van de voorgaande paragrafen wordt de aan de vaste inrichting toe te rekenen winst van jaar tot jaar volgens dezelfde methode bepaald, tenzij er een goede en genoegzame reden bestaat om hiervan af te wijken.

7. Indien in de winst inkomstenbestanddelen zijn begrepen die afzonderlijk in andere artikelen van deze Overeenkomst worden behandeld, worden de bepalingen van die artikelen niet aangetast door de bepalingen van dit artikel.

Artikel 8

Zeevaart en luchtvaart

1. Winst uit de exploitatie van schepen of luchtvaartuigen in internationaal verkeer is slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

2. Indien de plaats van de werkelijke leiding van een zeescheepvaartonderneming zich aan boord van een schip bevindt, wordt deze plaats geacht te zijn gelegen in de overeenkomstsluitende Staat waar het schip zijn thuishaven heeft, of, indien er geen thuishaven is, in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de exploitant van het schip inwoner is.

3. De bepalingen van paragraaf 1 zijn ook van toepassing op winst verkregen uit de deelneming in een pool, een gemeenschappelijk bedrijf of een internationaal bedrijfslichaam.

Artikel 9

Afhankelijke ondernemingen

1. Indien

- a) een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat onmiddellijk of middellijk deelneemt aan de leiding van, aan het toezicht op, dan wel in het kapitaal van een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat, of
- b) dezelfde personen onmiddellijk of middellijk deelnemen aan de leiding van, aan het toezicht op, dan wel in het kapitaal van een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat en van een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat,

en, in het ene of in het andere geval, tussen de twee ondernemingen in hun handelsbetrekkingen of financiële betrekkingen, voorwaarden worden overeengekomen of opgelegd die afwijken van die welke zouden worden overeengekomen tussen onafhankelijke ondernemingen, nuag winst die één van de ondernemingen zonder deze voorwaarden zou hebben behaald maar ten gevolge van die voorwaarden niet heeft behaald, worden begrepen in de winst van die onderneming en dienovereenkomstig worden belast.

2. Indien een overeenkomstsluitende Staat in de winst van een onderneming van die Staat winst opneemt — en dienovereenkomstig belast — ter zake waarvan een onderneming van de andere overeenkomstsluitende Staat in die andere Staat werd belast, en de aldus opgenomen winst is die de onderneming van de eerstbedoelde Staat zou hebben behaald, indien tussen de twee ondernemingen zodanige voorwaarden zouden zijn overeengekomen als die welke tussen onafhankelijke ondernemingen zouden zijn overeengekomen, herzielt de andere Staat op de wijze welke die Staat passend acht, het bedrag aan belasting dat aldaar over die winst werd geheven. Bij deze herziening wordt rekening gehouden met de overige bepalingen van deze Overeenkomst en, indien nodig, plegen de bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten overleg met elkaar.

Artikel 10

Dividenden

1. Dividenden betaald door een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.
2. Deze dividenden mogen echter ook in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de vennootschap die de dividenden betaalt inwoner is overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting niet hoger zijn dan 10 percent van het brutobedrag van de dividenden.
3. Niettegenstaande de bepalingen van de paragrafen 1 en 2, zijn de dividenden betaald door een vennootschap die inwoner is van België, slechts in Koeweit belastbaar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden :
 - a) de Regering van Koeweit of elke instelling of lichaam is die in Koeweit zijn gevestigd en die in de subparagrafen b) en c) van paragraaf 2 van artikel 4 zijn onschreven; of
 - b) een vennootschap die inwoner is van Koeweit en waarvan de Regering van Koeweit onmiddellijk of middellijk ten minste 25 percent van het kapitaal bezit, op voorwaarde dat het overige gedeelte van het kapitaal van zulke vennootschap in het bezit is van onderdanen van Koeweit die inwoner van Koeweit zijn.
4. De bepalingen van de paragrafen 2 en 3 laten onverlet de belastingheffing van de vennootschap ter zake van de winst waaruit de dividenden worden betaald.
5. De uitdrukking « dividenden », zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit aandelen, winstaandelen of winstbewijzen, mijnaandelen, oprichtersaandelen of andere rechten op een aandeel in de winst, met uitzondering van schuldvorderingen, alsmede inkomsten uit andere rechten in vennootschappen die volgens de wetgeving van de Staat waarvan de uitkerende vennootschap inwoner is, op dezelfde wijze als inkomsten uit aandelen in de belastingheffing worden betrokken. Die uitdrukking betekent ook inkomsten — zelfs indien toegekend in de vorm van interest — die belastbaar zijn als inkomsten van belegde kapitalen van vennoten in een vennootschap, niet zijnde een vennootschap op aandelen, die inwoner is van België.
6. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de dividenden, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waarvan de vennootschap die de dividenden betaalt inwoner is, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.
7. Indien een vennootschap die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat winst of inkomsten verkrijgt uit de andere overeenkomstsluitende Staat, mag die andere Staat geen belasting heffen op dividenden die door de vennootschap worden betaald, behalve voor zover die dividenden aan een inwoner van die andere Staat worden betaald of voor zover het aandelenbezit uit hoofde waarvan de dividenden worden betaald wezenlijk is verbonden met een in die andere Staat gelegen vaste inrichting of vaste basis, noch de niet-uitgedeelde winst van de vennootschap onderwerpen aan een belasting op niet-uitgedeelde winst, zelfs indien de betaalde dividenden of de niet-uitgedeelde winst geheel of gedeeltelijk bestaan uit winst of inkomsten die uit die andere Staat afkomstig zijn.

Artikel 11

Interest

1. Interest afkomstig uit een overeenkomstsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat, is slechts in die andere Staat belastbaar, indien die inwoner de uiteindelijk gerechtigde tot de interest is.
2. De uitdrukking « interest », zoals gebezigd in dit artikel, betekent inkomsten uit schuldvorderingen van welke aard ook, al dan niet gewaarborgd door hypotheek of al dan niet aanspraak gevend op een aandeel in de winst van de schuldenaar, en in het bijzonder inkomsten uit overheidsleningen en obligaties, daaronder begrepen premies en loten op die effecten; voor de toepassing van dit artikel omvat de uitdrukking « interest » echter niet interest die overeenkomstig artikel 10, paragraaf 5, tweede zin, als dividenden wordt behandeld.
3. De bepalingen van paragraaf 1 zijn niet van toepassing, indien de uiteindelijk gerechtigde tot de interest, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en de schuldvordering uit hoofde waarvan de interest is verschuldigd, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.
4. Interest wordt geacht uit een overeenkomstsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar die Staat zelf is, een staatkundig onderdeel, een plaatselijke gemeenschap of een inwoner van die Staat. Indien evenwel de schuldenaar van de interest, ongeacht of hij inwoner van een overeenkomstsluitende Staat is of niet, in een overeenkomstsluitende Staat een vaste inrichting of een vaste basis heeft waarvoor de schuld, ter zake waarvan de interest wordt betaald werd aangegaan en de interest ten laste komt van die vaste inrichting of die vaste basis, wordt die interest geacht afkomstig te zijn uit de Staat waar de vaste inrichting of de vaste basis is gevestigd.
5. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de interest, gelet op de schuldvordering waarvoor hij wordt betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van de betalingen in de overeenkomstsluitende Staat waaruit de interest afkomstig is, belastbaar overeenkomstig de wetgeving van die Staat.

Artikel 12

Royalty's

1. Royalty's afkomstig uit een overeenkomstsluitende Staat en betaald aan een inwoner van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen in die andere overeenkomstsluitende Staat worden belast.
2. Deze royalty's mogen echter ook in de overeenkomstsluitende Staat waaruit zij afkomstig zijn overeenkomstig de wetgeving van die Staat worden belast, maar indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mag de aldus geheven belasting niet hoger zijn dan 10 procent van het brutobedrag van die royalty's.
3. De uitdrukking « royalty's », zoals gebezigd in dit artikel, betekent vergoedingen van welke aard ook voor het gebruik van, of voor het recht van gebruik van, een auteursrecht op een werk op het gebied van letterkunde, kunst of wetenschap, daaronder begrepen bioscoopfilms en films of banden gebruikt voor radio of televisie-uitzending, van een octrooi, een fabrieks- of handelsmerk, een tekening, een model, een plan, een geheim recept of een geheime werkwijze.
4. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing indien de uiteindelijk gerechtigde tot de royalty's, die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat, in de andere overeenkomstsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn, een nijverheids- of handelsbedrijf met behulp van een aldaar gevestigde vaste inrichting of een zelfstandig beroep door middel van een aldaar gevestigde vaste basis uitoefent en het recht of het goed uit hoofde waarvan de royalty's verschuldigd zijn, met die vaste inrichting of die vaste basis wezenlijk is verbonden. In dat geval zijn de bepalingen van artikel 7 of van artikel 14, naar het geval, van toepassing.

5. Royalty's worden geacht uit een overeenkomstsluitende Staat afkomstig te zijn indien de schuldenaar die Staat zelf is, een staatkundig onderdeel, een plaatselijke gemeenschap of een inwoner van die Staat. Indien evenwel de schuldenaar van de royalty's, ongeacht of hij een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat is of niet, in een overeenkomstsluitende Staat een vaste inrichting of een vaste basis heeft waarvoor de verbintenis, uit hoofde waarvan de royalty's worden betaald werd aangegaan en die de last van de royalty's draagt, worden die royalty's geacht afkomstig te zijn uit de overeenkomstsluitende Staat waar de vaste inrichting of de vaste basis is gevestigd.

6. Indien, ten gevolge van een bijzondere verhouding tussen de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde of tussen hen beiden en een derde, het bedrag van de royalty's, gelet op het gebruik of het recht waarvoor zij worden betaald, hoger is dan het bedrag dat zonder zulk een verhouding door de schuldenaar en de uiteindelijk gerechtigde zou zijn overeengekomen, zijn de bepalingen van dit artikel slechts op het laatstbedoelde bedrag van toepassing. In dat geval blijft het daarboven uitgaande deel van de royalty's in de overeenkomstsluitende Staat waaruit de royalty's afkomstig zijn, belastbaar overeenkomstig de wetgeving van die Staat.

Artikel 13

Vermogenswinst

1. Voordelen die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit de vervreemding van onroerende goederen zoals bedoeld in artikel 6 die in de andere overeenkomstsluitende Staat zijn gelegen, mogen in die andere Staat worden belast.

2. Voordelen verkregen uit de vervreemding van roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft, of van roerende goederen die behoren tot een vaste basis die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor de uitoefening van een zelfstandig beroep, daaronder begrepen voordelen verkregen uit de vervreemding van die vaste inrichting (alleen of te zamen met de gehele onderneming) of van die vaste basis, mogen in die andere Staat worden belast.

3. Voordelen verkregen uit de vervreemding van schepen of luchtvaartuigen die in internationaal verkeer worden geëxploiteerd of van roerende goederen die bij de exploitatie van die schepen of luchtvaartuigen worden gebruikt, zijn slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

4. Voordelen verkregen uit de vervreemding van alle andere goederen dan die vermeld in de paragrafen 1, 2 en 3 zijn slechts belastbaar in de overeenkomstsluitende Staat waarvan de vervreemder inwoner is.

Artikel 14

Zelfstandige beroepen

1. Inkomsten verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de uitoefening van een vrij beroep of ter zake van andere werkzaamheden van zelfstandige aard zijn slechts in die Staat belastbaar, tenzij die inwoner in de andere overeenkomstsluitende Staat voor het verrichten van zijn werkzaamheden geregeld over een vaste basis beschikt. Indien hij over zulk een vaste basis beschikt, mogen de inkomsten in de andere Staat worden belast, maar slechts in zoverre als zij aan die vaste basis kunnen worden toegerekend.

2. De uitdrukking «vrij beroep» omvat in het bijzonder zelfstandige werkzaamheden op het gebied van wetenschap, letterkunde, kunst, opvoeding of onderwijs, alsmede de zelfstandige werkzaamheden van artsen, advocaten, ingenieurs, architecten, tandartsen, accountants en andere vrije beroepen.

Artikel 15

Niet-zelfstandige beroepen

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van de artikelen 16, 18, 19 en 20 zijn lonen, salarissen en andere soortgelijke beloningen verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat ter zake van een

dienstbetrekking slechts in die Staat belastbaar, tenzij de dienstbetrekking in de andere overeenkomstsluitende Staat wordt uitgeoefend. Indien de dienstbetrekking aldaar wordt uitgeoefend, mogen de ter zake daarvan verkregen beloningen in die andere Staat worden belast.

2. Niettegenstaande de bepalingen van paragraaf 1 zijn beloningen verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat ter zake van een in de andere overeenkomstsluitende Staat uitgeoefende dienstbetrekking slechts in de eerstbedoelde Staat belastbaar, indien :

- a) de verkrijger in de andere overeenkomstsluitende Staat verblijft gedurende een tijdvak of tijdvakken die in enig tijdvak van twaalf maanden een totaal van 183 dagen niet te boven gaan, en
- b) de beloningen worden betaald door of namens een werkgever die niet inwoner van de andere Staat is, en
- c) de beloningen niet ten laste komen van een vaste inrichting of een vaste basis, die de werkgever in de andere Staat heeft.

3. Niettegenstaande de voorgaande bepalingen van dit artikel mogen beloningen, verkregen ter zake van een dienstbetrekking uitgeoefend aan boord van een schip of luchtvaartuig dat in internationaal verkeer wordt geëxploiteerd, worden belast in de overeenkomstsluitende Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.

Artikel 16

Tantièmes

1. Tantièmes, presentiegelden en andere soortgelijke beloningen, verkregen door een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in zijn hoedanigheid van lid van de raad van bestuur of van toezicht of van enig soortgelijk orgaan van een vennootschap die inwoner is van de andere overeenkomstsluitende Staat, mogen in die andere Staat worden belast.

De bepalingen van deze paragraaf zijn ook van toepassing op beloningen verkregen ter zake van de uitoefening van soortgelijke werkzaamheden als de werkzaamheden die worden verricht door een persoon waarop de voorgaande subparagraaf van toepassing is.

2. Beloningen die een persoon op wie paragraaf 1 van toepassing is, van de vennootschap verkrijgt ter zake van de uitoefening van dagelijkse werkzaamheden van leidinggevende of van technische aard, mogen evenwel overeenkomstig de bepalingen van artikel 15 worden belast.

Artikel 17

Artiesten en sportbeoefenaars

1. Niettegenstaande de bepalingen van de artikelen 14 en 15 mogen inkomsten die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat verkrijgt uit zijn persoonlijke werkzaamheden die hij in de andere overeenkomstsluitende Staat verricht in de hoedanigheid van artiest, zoals toneelspeler, film-, radio- of televisieartiest, of musicus, of in de hoedanigheid van sportbeoefenaar, in die andere Staat worden belast.

2. Indien inkomsten uit werkzaamheden die een artiest of een sportbeoefenaar persoonlijk en als zodanig verricht, niet worden toegekend aan de artiest of aan de sportbeoefenaar zelf maar aan een andere persoon, inogen die inkomsten, niettegenstaande de bepalingen van de artikelen, 7, 14 en 15, worden belast in de overeenkomstsluitende Staat waar de werkzaamheden van de artiest of de sportbeoefenaar worden verricht.

3. De bepalingen van de paragrafen 1 en 2 zijn niet van toepassing indien het bezoek van artiesten of sportbeoefenaars aan een overeenkomstsluitende Staat geheel of voor een wezenlijk deel wordt gefinancierd uit de openbare middelen van de andere overeenkomstsluitende Staat, een staatkundig onderdeel of een plaatselijke gemeenschap daarvan.

Artikel 18

Pensioenen en lijfrenten

1. Onder voorbehoud van de bepalingen van artikel 19, paragraaf 2, zijn pensioenen en andere soortgelijke beloningen ter zake van een vroegere dienstbetrekking en lijfrenten hetaald aan een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat slechts in die Staat belastbaar.
2. Zoals in dit artikel gebezigd:
 - a) betekent de uitdrukking « pensioenen en andere soortgelijke beloningen » periodieke betalingen die na de pensionering zijn gedaan ter zake van een vroegere dienstbetrekking of als vergoeding voor bekomen letsel in verband met een vroegere dienstbetrekking;
 - b) betekent de uitdrukking « lijfrente » een vaste som, periodiek betaalbaar op vaste tijdstippen, hetzij gedurende het leven, hetzij gedurende een vastgesteld of voor vaststelling vatbaar tijdvak, ingevolge een verbintenis tot het doen van betalingen welke tegenover een voldoende en volledige tegenprestatie in geld of geldswaarde staat.

Artikel 19

Overheidsfuncties

1. a) Beloningen, niet zijnde pensioenen, betaald door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan aan een natuurlijke persoon, ter zake van diensten bewezen aan die Staat of aan dat onderdeel of die gemeenschap, zijn slechts in die Staat belastbaar.
b) Die beloningen zijn evenwel slechts in de andere overeenkomstsluitende Staat belastbaar indien de diensten in die Staat worden bewezen en de natuurlijke persoon inwoner van die Staat is, die:
 - (i) onderdaan is van die Staat, of
 - (ii) niet uitsluitend met het oog op het bewijzen van de diensten inwoner van die Staat is geworden.
2. a) Pensioenen door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan, hetzij rechtstreeks, hetzij uit door hen in het leven geroepen fondsen, betaald aan een natuurlijke persoon ter zake van diensten bewezen aan die Staat of aan dat onderdeel of die gemeenschap, zijn slechts in die Staat belastbaar.
b) Die pensioenen zijn evenwel slechts in de andere overeenkomstsluitende Staat belastbaar indien de natuurlijke persoon inwoner en onderdaan is van die Staat.
3. De bepalingen van de artikelen 15, 16 en 18 zijn van toepassing op beloningen en pensioenen ter zake van diensten bewezen in het kader van een nijverheids- of handelsbedrijf uitgeoefend door een overeenkomstsluitende Staat of een staatkundig onderdeel of plaatselijke gemeenschap daarvan.

Artikel 20

Hoogleraren, leraren, studenten en stagiairs

1. Een natuurlijke persoon die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat bij het begin van zijn bezoek aan de andere overeenkomstsluitende Staat en die op uitnodiging van de Regering van die andere Staat of van een aldaar gevestigde universiteit of andere erkende onderwijsinstelling, die andere Staat bezoekt in de eerste plaats met de bedoeling aldaar onderwijs te geven of onderzoek te verrichten, of beide werkzaamheden uit te oefenen, aan een universiteit of andere erkende onderwijsinstelling, is in die andere Staat vrijgesteld van belasting op zijn inkomsten uit dat onderwijs of dat onderzoek gedurende een tijdvak van ten hoogste twee jaar te rekenen vanaf de datum van zijn aankomst in die andere Staat.
2. De bepalingen van paragraaf 1 zijn niet van toepassing op inkomsten voor persoonlijke werkzaamheden op het gebied van onderzoek indien dat onderzoek in de eerste plaats wordt verricht ten eigen bate van een of meer bepaalde personen.

3. Een natuurlijke persoon die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat onmiddellijk voor zijn bezoek aan de andere overeenkomstsluitende Staat en die tijdelijk in de andere overeenkomstsluitende Staat verblijft, uitsluitend als student aan een erkende universiteit, hogeschool, school of een andere soortgelijke erkende onderwijsinrichting in die andere overeenkomstsluitende Staat of als een voor een beroep of bedrijf aldaar in opleiding zijnde persoon, is gedurende een tijdvak van ten hoogste vijf jaar te rekenen vanaf de datum van zijn eerste aankomst in die andere overeenkomstsluitende Staat in verband met dat verblijf, in die andere Staat vrijgesteld van belasting ter zake van :

- a) alle overmakingen uit het buitenland ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding; en
- b) alle beloningen die per kalenderjaar niet meer bedragen dan 120 000 Belgische frank of de tegenwaarde daarvan in Koeweitse munt, voor diensten die hij in die andere overeenkomstsluitende Staat heeft bewezen om de hem voor dat doel ter beschikking staande geldmiddelen aan te vullen.

4. Een natuurlijke persoon die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat onmiddellijk voor zijn bezoek aan de andere overeenkomstsluitende Staat en die tijdelijk in de andere overeenkomstsluitende Staat verblijft met de bedoeling te studeren, onderzoek te doen of een opleiding te krijgen, uitsluitend als begunstigde van een toelage, vergoeding of prijs verleend door de Regering van één van beide overeenkomstsluitende Staten of door een organisatie op het gebied van wetenschap, onderwijs, godsdienst of liefdadigheid of op grond van een programma van technische hulpverlening waaraan de Regering van één van beide overeenkomstsluitende Staten heeft deelgenomen, is gedurende een tijdvak van ten hoogste drie jaar vanaf de datum van zijn eerste aankomst in die andere overeenkomstsluitende Staat in verband met dat verblijf, in die andere Staat vrijgesteld van belasting voor :

- a) het bedrag van die toelage, vergoeding of prijs;
- b) alle overmakingen uit het buitenland ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding; en
- c) alle beloningen die gedurende een kalenderjaar 150 000 Belgische frank of de tegenwaarde daarvan in Koeweitse munt niet te boven gaan, voor diensten die in die andere overeenkomstsluitende Staat zijn bewezen indien die diensten verband houden met zijn studie, onderzoek of opleiding of daaruit voortvloeien.

5. Een natuurlijke persoon die inwoner is van een overeenkomstsluitende Staat onmiddellijk voor hij de andere overeenkomstsluitende Staat bezoekt en die in die andere overeenkomstsluitende Staat, gedurende een tijdvak van ten hoogste twee jaar vanaf de dag van zijn eerste aankomst in die andere overeenkomstsluitende Staat in verband met dat verblijf, tijdelijk verblijft, als werknemer van, of onder contract met de Regering of een onderneming van de eerstgenoemde overeenkomstsluitende Staat, uitsluitend met de bedoeling technische ervaring of beroeps- of bedrijfservaring te verwerven, is in die andere Staat vrijgesteld van belasting ter zake van :

- a) alle overmakingen uit het buitenland ten behoeve van zijn onderhoud, studie of opleiding; en
- b) alle beloningen die gedurende een kalenderjaar 200 000 Belgische frank of de tegenwaarde daarvan in Koeweitse munt niet te boven gaan, voor diensten bewezen in die andere overeenkomstsluitende Staat, indien die diensten verband houden met zijn studie of opleiding of daaruit voortvloeien.

Artikel 21

Andere inkomsten

Ongeacht de afkomst ervan zijn bestanddelen van het inkomen van een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat die niet in de voorgaande artikelen van deze Overeenkomst worden behandeld, slechts in die Staat belastbaar.

HOOFDSTUK IV

Belastingheffing naar het vermogen

Artikel 22

Vermogen

1. Vermogen bestaande uit onroerende goederen als omschreven in artikel 6, die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat bezit en die in de andere overeenkomstsluitende Staat zijn gelegen, mag in die andere Staat worden belast.
2. Vermogen bestaande uit roerende goederen die deel uitmaken van het bedrijfsvermogen van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft of uit roerende goederen die behoren tot een vaste basis die een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat tot zijn beschikking heeft voor de uitoefening van een zelfstandig beroep, mag in die andere Staat worden belast.
3. Vermogen bestaande uit schepen en luchtvaartuigen die in internationaal verkeer door een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat worden geëxploiteerd, alsmede uit roerende goederen die bij de exploitatie van die schepen of luchtvaartuigen worden gebruikt, is slechts belastbaar in de Staat waar de plaats van de werkelijke leiding van de onderneming is gelegen.
4. Alle andere bestanddelen van het vermogen van een inwoner van een overeenkomstsluitende Staat zijn slechts in die Staat belastbaar.

HOOFDSTUK V

Vermijding van dubbele belasting

Artikel 23

Vermijding van dubbele belasting

1. De wetgeving die in ieder van de overeenkomstsluitende Staten van kracht is, is blijvend van toepassing op de belastingheffing in de respectievelijke overeenkomstsluitende Staten, behalve indien tegengestelde bepalingen in deze Overeenkomst zijn vastgelegd.
2. In België wordt dubbele belasting op de volgende wijze verkregen:
 - a) Indien een inwoner van België inkomsten verkrijgt die, of vermogen bezit dat, ingevolge de bepalingen van deze Overeenkomst, niet zijnde die van artikel 10, paragraaf 2, artikel 11, paragraaf 5 en artikel 12, paragrafen 2 en 6, in Koeweit mogen worden belast stelt België die inkomsten of dat vermogen vrij van belasting maar om het bedrag van de belasting over het overige inkomen of vermogen van die inwoner te berekenen, mag België het belastingtarief toepassen dat van toepassing zou zijn indien die inkomsten of dat vermogen niet waren vrijgesteld,
 - b) Indien een inwoner van België inkomsten verkrijgt die deel uitmaken van zijn samengetelde inkomen dat aan de Belgische belasting is onderworpen, en die bestaan uit dividenden die belastbaar zijn ingevolge artikel 10, paragraaf 2, en niet van Belgische belasting zijn vrijgesteld ingevolge subparagraaf c), uit interest die belastbaar is ingevolge artikel 11, paragraaf 5, of uit royalty's die belastbaar zijn ingevolge artikel 12, paragrafen 2 of 6, wordt het forfaitaire gedeelte van de buitenlandse belasting waarin de Belgische wetgeving voorziet, op de voorwaarden en tegen het tarief van die wetgeving verrekend met de Belgische belasting op die inkomsten.
 - c) Indien een vennootschap die inwoner is van België, aandelen in eigendom bezit van een vennootschap die inwoner is van Koeweit, worden de dividenden die haar door de laatstbedoelde vennootschap worden betaald en die in Koeweit ingevolge artikel 10, paragraaf 2, mogen worden belast, in België vrijgesteld van de vennootschapsbelasting in zoverre als vrijstelling zou worden verleend indien beide vennootschappen inwoner zouden zijn van België.

- d) Indien verliezen die een onderneming gedreven door een inwoner van België in een in Koeweit gelegen vaste inrichting heeft geleden, voor de belastingheffing van die onderneming in België volgens de Belgische wetgeving werkelijk in mindering van de winsten van die onderneming werden gebracht, is de vrijstelling ingevolge subparagraaf a) in België niet van toepassing op de winsten van andere belastbare tijdperken die aan die inrichting kunnen worden toegerekend, in zoverre als deze winsten ook in Koeweit door de verrekening van die verliezen van belasting werden vrijgesteld.

3. In Koeweit wordt dubbele belasting op de volgende wijze vermeden :

Indien een inwoner van Koeweit bestanddelen van het inkomen verkrijgt die, of vermogen bezit dat, in België mogen worden belast, mag Koeweit deze bestanddelen van het inkomen of dat vermogen belasten en verleent Koeweit overeenkomstig de bepalingen van zijn interne wetgeving een vermindering voor de gedragen Belgische belastingen.

In zulk geval vermindert Koeweit de aldus berekende belasting met de in België betaalde belasting, doch slechts tot een bedrag dat niet meer bedraagt dan het gedeelte van de hierboven genoemde belasting van Koeweit waarop die bestanddelen van het inkomen en dat vermogen verhoudingsgewijs op het totale inkomen betrekking hebben.

HOOFDSTUK VI

Bijzondere bepalingen

Artikel 24

Non-discriminatie

1. Onderdanen van een overeenkomstsluitende Staat worden in de andere overeenkomstsluitende Staat niet onderworpen aan enige belastingheffing of daarmee verband houdende verplichting, die anders of zwaarder is dan de belastingheffing en daarmee verband houdende verplichtingen waaraan onderdanen van die andere Staat onder gelijke omstandigheden zijn of kunnen worden onderworpen.
2. De belastingheffing van een vaste inrichting die een onderneming van een overeenkomstsluitende Staat in de andere overeenkomstsluitende Staat heeft, is in die andere Staat niet ongunstiger dan de belastingheffing van ondernemingen van die andere Staat die dezelfde werkzaamheden onder gelijke omstandigheden uitoefenen.
3. De bepalingen van dit artikel mogen niet dusdanig worden uitgelegd dat zij een overeenkomstsluitende Staat verplichten aan personen die geen inwoner zijn van die Staat, bij de belastingheffing de persoonlijke aftrekken, tegemoetkomingen, verminderingen en aftrekken te verlenen die hij bij wet enkel aan zijn eigen inwoners verleent.
4. Geen enkele bepaling van dit artikel tast het recht van Koeweit aan vrijstelling of vermindering van belasting te verlenen aan zijn eigen onderdanen die inwoner van Koeweit zijn. Die vrijstelling of vermindering is niet van toepassing op vennootschappen waarvan het kapitaal geheel of ten dele in het bezit is van natuurlijke personen die onderdaan zijn van België.
5. Geen enkele bepaling van dit artikel mag aldus worden uitgelegd dat zij België belet :
 - a) het totale bedrag van de winsten die kunnen worden toegerekend aan een Belgische vaste inrichting van een vennootschap die inwoner is van Koeweit of van een vereniging die haar plaats van werkelijke leiding in Koeweit heeft, aan de belasting te onderwerpen tegen het tarief dat door de Belgische wetgeving is bepaald;
 - b) dividenden uit een deelneming die wezenlijk is verbonden met een in België gelegen vaste inrichting of vaste basis van een vennootschap die inwoner is van Koeweit of van een vereniging die haar plaats van werkelijke leiding in Koeweit heeft en als een rechtspersoon in België belastbaar is, aan de roerende voorheffing te onderwerpen.
6. Geen enkele bepaling van dit artikel mag aldus worden uitgelegd dat zij een overeenkomstsluitende Staat de wettelijke verplichting oplegt het genot van enigerlei behandeling, voorrang of voorrecht die aan een andere Staat of aan de inwoners daarvan worden verleend ingevolge de totstandkoming van een douane-unie, een economische

unie, een vrijhandelszone of ingevolge een regionale of subregionale overeenkomst die geheel of hoofdzakelijk betrekking heeft op kapitaalbewegingen en/of belastingheffing, waarbij de eerstgenoemde Staat partij is.

7. In dit artikel betekent de uitdrukking «belastingheffing» de belastingen waarop deze Overeenkomst van toepassing is.

Artikel 25

Regeling voor onderling overleg

1. Indien een persoon van oordeel is dat de maatregelen van een overeenkomstsluitende Staat of van beide overeenkomstsluitende Staten voor hem leiden of zullen leiden tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van deze Overeenkomst, kan hij, onverminderd de rechtsmiddelen waarin het interne recht van die Staten voorziet, zijn geval voorleggen aan de bevoegde autoriteit van de overeenkomstsluitende Staat waarvan hij inwoner is of, indien zijn geval onder artikel 24, paragraaf 1, ressorteert, aan die van de overeenkomstsluitende Staat waarvan hij de nationaliteit bezit. Het geval moet worden voorgelegd binnen drie jaar nadat de maatregel die leidt tot een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de bepalingen van de Overeenkomst, voor het eerst te zijner kennis is gebracht.

2. De bevoegde autoriteit tracht, indien het bezwaar haar gegrond voorkomt en indien zij niet zelf in staat is tot een bevredigende oplossing ervan te komen, de aangelegenheid in onderlinge overeenstemming met de bevoegde autoriteit van de andere overeenkomstsluitende Staat te regelen, ten einde een belastingheffing die niet in overeenstemming is met de Overeenkomst, te vermijden.

3. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten trachten moeilijkheden of twijfelpunten die mochten rijzen met betrekking tot de interpretatie of de toepassing van de Overeenkomst, in onderlinge overeenstemming op te lossen.

4. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten plegen overleg omtrent de administratieve maatregelen die voor de uitvoering van de bepalingen van de Overeenkomst nodig zijn en met name omtrent de bewijsstukken die de inwoners van elke overeenkomstsluitende Staat moeten overleggen om in de andere Staat de bij de Overeenkomst bepaalde belastingvrijstellingen of -verminderingen te genieten.

5. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten kunnen zich rechtstreeks met elkander in verbinding stellen voor de toepassing van de Overeenkomst.

Artikel 26

Uitwisseling van inlichtingen

1. De bevoegde autoriteiten van de overeenkomstsluitende Staten wisselen de inlichtingen uit die nodig zijn om uitvoering te geven aan de bepalingen van deze Overeenkomst. De door een overeenkomstsluitende Staat verkregen inlichtingen worden op dezelfde wijze geheim gehouden als de inlichtingen die onder de nationale wetgeving van die Staat zijn verkregen en worden alleen ter kennis gebracht van personen of autoriteiten (daaronder begrepen rechterlijke instanties en administratieve lichamen) die betrokken zijn bij de vestiging of invordering van, de tenuitvoerlegging of vervolging ter zake van, of de beslissing in beroepszaken betrekking hebbende op de belastingen waarop de Overeenkomst van toepassing is. Deze personen of autoriteiten gebruiken deze inlichtingen slechts voor die doeleinden. Zij mogen van deze inlichtingen melding maken tijdens openbare rechtszittingen of in rechterlijke beslissingen.

2. In geen geval mogen de bepalingen van paragraaf 1 aldus worden uitgelegd dat zij een overeenkomstsluitende Staat de verplichting opleggen:

- a) administratieve maatregelen te nemen die afwijken van de wetgeving en de administratieve praktijk van die of van de andere overeenkomstsluitende Staat;
- b) bijzonderheden te verstrekken die niet verkrijgbaar zijn volgens de wetgeving of in de normale gang van de administratieve werkzaamheden van die of van de andere overeenkomstsluitende Staat;

- c) inlichtingen te verstrekken die een handels-, bedrijfs-, nijverheids- of beroepsgeheim of een handelswerkwijze zouden onthullen, dan wel inlichtingen waarvan het verstrekken in strijd zou zijn met de openbare orde.

Artikel 27

Diplomatieke en consulaire voorrechten

1. De bepalingen van deze Overeenkomst tasten in geen enkel opzicht de fiscale voorrechten aan die leden van een diplomatieke vertegenwoordiging, consulaire post of internationale organisatie ontleen aan de algemene regelen van het volkenrecht of aan bepalingen van bijzondere overeenkomsten.
2. Niettegenstaande de bepalingen van artikel 4 wordt, voor de toepassing van deze Overeenkomst, een natuurlijk persoon die lid is van een diplomatieke zending of consulaire post van een overeenkomstsluitende Staat die in de andere overeenkomstsluitende Staat of in een derde Staat is gevestigd, geacht inwoner te zijn van de Zendstaat indien:
 - a) in overeenstemming met het volkenrecht, hij in de ontvangende Staat niet aan belasting is onderworpen ter zake van inkomsten van bronnen buiten die Staat of van vermogen dat buiten die Staat is gelegen, en
 - b) hij in de Zendstaat onderworpen is aan dezelfde verplichtingen inzake belastingen naar zijn wereldinkomen of naar het vermogen als de inwoners van die Staat.
3. De Overeenkomst is niet van toepassing op internationale organisaties, hun organen of hun ambtenaren, noch op personen die lid zijn van een diplomatieke zending of consulaire post van een derde Staat, indien deze in een overeenkomstsluitende Staat verblijven en inzake belastingen naar het inkomen of naar het vermogen niet als inwoners van de ene of de andere overeenkomstsluitende Staat worden behandeld.

Artikel 28

Diverse bepalingen

1. De bepalingen van deze Overeenkomst mogen niet aldus worden uitgelegd dat zij op enigerlei wijze de vrijstellingen, aftrekken, verminderingen, verrekeningen of andere tegemoetkomingen beperken die worden verleend:
 - a) door de wetgeving van een overeenkomstsluitende Staat voor het bepalen van de door die Staat te heffen belasting, of
 - b) door elk ander akkoord dat de twee overeenkomstsluitende Staten hebben gesloten.
2. De bepalingen van deze Overeenkomst beperken niet de belastingheffing, volgens de Belgische wetgeving, van een vennootschap die inwoner is van België, in geval van inkoop van haar eigen aandelen of delen of naar aanleiding van de verdeling van haar maatschappelijk vermogen.

HOOFDSTUK VII

Slotbepalingen

Artikel 29

Inwerkingtreding

1. Deze Overeenkomst zal overeenkomstig de grondwettelijke procedures van de twee overeenkomstsluitende Staten worden bekrachtigd en de akten van bekrachtiging zullen te Brussel worden uitgewisseld.
2. De Overeenkomst zal in werking treden dertig dagen na de datum van de uitwisseling van de akten van bekrachtiging en de bepalingen ervan zullen in beide overeenkomstsluitende Staten toepassing vinden:

- a) op de bij de bron verschuldigde belastingen op inkomsten die zijn toegekend of betaalbaar gesteld op of na 1 januari van het jaar dat onmiddellijk volgt op dat van de uitwisseling van de akten van bekrachtiging;
- b) op de andere belastingen geheven naar inkomsten van belastbare tijdperken die eindigen op of na 31 december van het jaar van die uitwisseling.

Artikel 30

Duur en beëindiging

Deze Overeenkomst blijft voor een periode van vijf jaar van kracht en blijft daarna voor een gelijkaardig tijdvak of tijdvakken van kracht, tenzij één van beide overeenkomstsluitende Staten zes maanden voor het einde van het eerste tijdvak of van elk daaropvolgend tijdvak, de andere Staat langs diplomatieke weg schriftelijk in kennis stelt van zijn voornemen de Overeenkomst te beëindigen. In dat geval houdt de Overeenkomst op in beide overeenkomstsluitende Staten van toepassing te zijn:

- a) op de bij de bron verschuldigde belastingen op inkomsten die zijn toegekend of betaalbaar gesteld ten laatste op 31 december van het jaar waarin de kennisgeving van de beëindiging is gedaan;
- b) op de andere belastingen geheven naar inkomsten van belastbare tijdperken die eindigen voor 31 december van dat zelfde jaar.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gevolmachtigd door hun respectieve regeringen, deze Overeenkomst hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Koeweit, op 10 maart 1990, overeenstemmend met 13 Shaban 1410 H, in de Nederlandse, Franse, Engelse en Arabische taal, zijnde de vier teksten gelijkelijk authentiek. In geval van tegenstrijdigheid is de Engelse tekst beslissend.

Voor het Koninkrijk België:

Robert URBAIN

Voor de Staat Koeweit:

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAH

PROTOCOLE

De Staat Koeweit en het Koninkrijk België zijn bij de ondertekening te Koeweit, op 10 maart 1990, overeenstemmend met 13 Shaban 1410 H, van de Overeenkomst tot het vermijden van dubbele belasting en het voorkomen van het ontgaan van belasting inzake belastingen naar het inkomen en naar het vermogen en tot de bevordering van de Economische Betrekkingen, overeengekomen dat de volgende bepalingen een integrerend deel van de genoemde Overeenkomst vormen.

1. Met betrekking tot artikel 4 :

Er is overeengekomen dat de uitdrukking « dat in Koeweit is gevestigd » zoals gebezigd in paragraaf 2 van dit artikel, de betekenis heeft « dat zijn hoofdzetel in Koeweit heeft ».

2. Met betrekking tot artikel 7 :

Vergoedingen van welke aard ook, voor het gebruik van of voor het recht van gebruik van, nijverheids- of handelsuitrusting of wetenschappelijke uitrusting, of voor inlichtingen omtrent ervaringen op het gebied van nijverheid, handel of wetenschap, worden geacht ondernemingswinst te zijn waarop de bepalingen van dit artikel van toepassing zijn.

3. Met betrekking tot artikel 8 :

Winsten uit de exploitatie van vissersvaartuigen, baggerschepen en kettingsleepboten worden behandeld als inkomsten waarop de bepalingen van dit artikel van toepassing zijn.

4. Met betrekking tot artikel 10 :

Er is overeengekomen dat de uitdrukking « middellijk bezit » zoals gebezigd in subparagraaf b) van paragraaf 3 van dit artikel, de betekenis heeft van eigendom door tussenkomst van een overheidsinstelling of van een vennootschap die volledig in bezit is van de overheid, of van beiden samen. Het bewijs van die eigendom wordt geleverd bij middel van een attest dat met dat doel door de Regering van Koeweit wordt opgesteld.

5. Met betrekking tot artikel 19 :

Niettegenstaande de bepalingen van dit artikel is het grondpersoneel van Kuwait Airways en van de zeescheepvaartondernemingen die eigendom zijn van de Regering van Koeweit, die in België aanwezig zijn en door de hoofdzetel zijn aangesteld van Belgische belasting vrijgesteld ter zake van de beloningen die zij in België hebben verkregen.

TEN BLIJKE WAARVAN de ondergetekenden, daartoe behoorlijk gevolmachtigd door hun respectieve Regeringen, dit Protocol hebben ondertekend.

GEDAAN in tweevoud te Koweit, op 10 maart overeenstemmend met 13 Shaban 1410 H, in de Nederlandse, Franse, Engelse en Arabische taal, zijnde de vier teksten gelijkelijk authentiek.

In geval van tegenstrijdigheid is de Engelse tekst beslissend.

Voor het Koninkrijk België :

Robert URBAIN

Voor de Staat Koeweit :

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAHI

[ENGLISH TEXT — TEXTE ANGLAIS]

CONVENTION BETWEEN THE KINGDOM OF BELGIUM AND THE STATE
OF KUWAIT FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION AND
THE PREVENTION OF FISCAL EVASION WITH RESPECT TO TAXES
ON INCOME AND ON CAPITAL AND FOR THE FOSTERING OF ECO-
NOMIC RELATIONS

The Kingdom of Belgium and The State of Kuwait desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital and for the fostering of economic relations,

Have agreed as follows

CHAPTER I. - Scope of the Convention

Article 1. Personal Scope

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2. Taxes Covered

1. This Convention shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State, or of a political subdivision or local authority thereof, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages and salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which the Convention shall apply are in particular:

a) in the case of Belgium:

(i) the individual income tax;

(ii) the corporate income tax;

(iii) the income tax on legal entities;

(iv) the income tax on non-residents;

(v) the special levy assimilated to the individual income tax;

including the prepayments, the surcharges on these taxes and prepayments, and the supplements to the individual income tax,

(hereinafter referred to as "Belgian tax");

b) in the case of Kuwait:

(i) the corporate income tax;

(ii) the 5 per cent of the net profits of shareholding companies payable to the Kuwait Foundation of Advancement of Science (KFAS);

(iii) the Zakat, (hereinafter referred to as "Kuwaiti tax").

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of significant changes which have been made in their respective taxation laws and furnish copies of relevant enactments.

CHAPTER II. - Definitions

Article 3. General Definitions

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:

a) the term "Belgium", means the Kingdom of Belgium; when used in a geographical sense it means the national territory, the territorial sea and any other area in the sea within which Belgium, in accordance with international law, exercises sovereign rights or its jurisdiction;

b) the term "Kuwait", means the State of Kuwait and includes any area beyond the territorial sea which in accordance with international law has been or may be designated under the laws of Kuwait as an area in which Kuwait may exercise sovereign rights or its jurisdiction;

c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Belgium or Kuwait as the context requires;

d) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;

e) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;

f) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;

g) the term "nationals" means:

(i) all individuals possessing the nationality of a Contracting State;

(ii) all legal persons, partnerships and associations deriving their status as such from the laws in force in a Contracting State;

h) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise which has its place of effective management in a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;

i) the term "competent authority" means:

(i) in the case of Belgium, the Director general of direct taxes, and

(ii) in the case of Kuwait, the Minister of Finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Convention by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that State concerning the taxes to which the Convention applies.

Article 4. Resident

1. For the purposes of this Convention the term "resident of a Contracting State" means:

- a) in the case of Kuwait:
 - (i) any individual who has his domicile in Kuwait and is a Kuwaiti national; and
 - (ii) any company which is incorporated in Kuwait and has its place of effective management there;
- b) in the case of Belgium, any person who, under the laws of Belgium, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of management or any other criterion of a similar nature but does not include any person who is liable to tax in Belgium in respect only of income from sources in Belgium or capital situated therein.

2. For the purposes of paragraph 1, the term "resident of a Contracting State" shall include:

- a) the Government of a Contracting State or any political subdivision or local authority thereof;
- b) in the case of Kuwait, any government institution created under public law such as a corporation, Central Bank, fund, authority, foundation, agency or any other similar entity established in Kuwait; and
- c) any intergovernmental entity established in Kuwait in whose capital Kuwait subscribes together with other States.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him;
- b) if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
- c) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;
- d) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national.

4. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated.

Article 5. Permanent Establishment

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;
- e) a workshop, and
- f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. A building site, a construction, installation or assembly project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than six months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;

b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;

c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;

d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;

e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;

f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in subparagraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. A person acting in a Contracting State on behalf of an enterprise of the other Contracting State --other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies-- shall be deemed to be a permanent establishment of the enterprise in the first-mentioned State if:

a) he has in the first-mentioned State a general authority to negotiate and conclude contracts for or on behalf of such enterprise, or

b) he maintains in the first-mentioned State a stock of goods or merchandise from which he regularly sells goods or merchandise for or on behalf of such enterprise, or

c) he secures orders in the first-mentioned State, exclusively or almost exclusively for the enterprise itself or for such enterprise and other enterprises which are controlled by it or have a controlling interest in it.

6. A broker, a commission agent or other agent of genuinely independent status who merely acts as an intermediary between an enterprise of one of the Contracting States and a prospective customer in the other Contracting State shall not be deemed to be a permanent establishment in that other Contracting State in case where such activities do not involve securing of orders within the meaning of paragraph 5 c) above and provided that such person is acting in the ordinary course of his business. However, when the activities of such an agent are devoted wholly or almost wholly on behalf of that enterprise, he will not be considered an agent of an independent status within the meaning of this paragraph.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

CHAPTER III. - Taxation of Income

Article 6. Income from Immovable Property

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right of work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships, boats, and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting, or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7. Business Profits

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other Contracting State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate

enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the Contracting State in which the permanent establishment is situated or elsewhere. However, no such deduction shall be allowed in respect of amounts, if any, paid (otherwise than towards reimbursement of actual expenses) by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission, for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the permanent establishment. Likewise, no account shall be taken, in the termination of the profits of a permanent establishment, for amounts charged (otherwise than towards reimbursement of actual expenses, by the permanent establishment to the head office of the enterprise or any of its other offices, by way of royalties, fees or other similar payments in return for the use of patents or other rights, or by way of commission for specific services performed or for management, or, except in the case of a banking enterprise, by way of interest on moneys lent to the head office of the enterprise or any of its other offices.

4. Insofar as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

5. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8. Shipping and Air Transport

1. Profits from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

2. If the place of effective management of a shipping enterprise is aboard a ship, then it shall be deemed to be situated in the Contracting State in which the home harbour of the ship is situated, or, if there is no such home harbour, in the Contracting State of which the operator of the ship is a resident.

3. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9. Associated Enterprises

1. Where

a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or

b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,

and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.

2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State --and taxes accordingly-- profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make such adjustment as it considers appropriate to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of this Convention and the competent authorities of the Contracting States shall if necessary consult each other.

Article 10. Dividends

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the dividends is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the dividends.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, dividends paid by a company which is a resident of Belgium shall be taxable only in Kuwait if the beneficial owner of the dividends is:

a) the Government of Kuwait or any institution or entity established in Kuwait, as defined in sub-paragraphs b) and c) of paragraph 2 of Article 4; or

b) a company which is a resident of Kuwait in whose capital the Government of Kuwait owns directly or indirectly at least 25 per cent, provided that the remaining capital of such company is owned by nationals of Kuwait who are residents of Kuwait.

4. The provisions of paragraphs 2 and 3 shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

5. The term "dividends" as used in this Article means income from shares, "jouissance" shares or "jouissance" rights, mining shares, founders' shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident. This term means also income -- even paid in the form of interest-- which is taxable under the head of income on capital invested by the members of a company other than a company with share capital, which is a resident of Belgium.

6. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article I4, as the case may be, shall apply.

7. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11. Interest

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State shall be taxable only in that other State if such resident is the beneficial owner of the interest.

2. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures; however, the term "interest" shall not include for the purpose of this Article interest regarded as dividends under the second sentence of paragraph 5 of Article 10.

3. The provisions of paragraph 1 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such per-

manent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

4. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

5. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable in the Contracting State in which the interest arises, according to the law of that State.

Article 12. Royalties

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other Contracting State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise, and according to the laws of that State, but if the beneficial owner of the royalties is a resident of the other Contracting State, the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of such royalties.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films and films or tapes for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other Contracting State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the Contracting State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use or right for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the royalties shall remain taxable in the Contracting State in which the royalties arise, according to the law of that State.

Article 13. Capital Gains

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14. Independent Personal Services

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that State unless he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities. If he has such a fixed base, the income may be taxed in the other State but only so much of it as is attributable to that fixed base.

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists, accountants and other professional services.

Article 15. Dependent Personal Services

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19 and 20, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contract-

ing State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

a) the recipient is present in the other Contracting State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve months period, and

b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State, and

c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16. Directors' Fees

1. Directors' fees and similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors or a similar organ of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

The provisions of this paragraph shall also apply to payments derived in respect of the discharge of similar functions as those exercised by a person to whom the preceding subparagraph applies.

2. However, the remuneration which a person to whom paragraph 1 applies derives from the company in respect of the discharge of day-to-day functions of a managerial or technical nature may be taxed in accordance with the provisions of Article 15.

Article 17. Artistes and Athletes

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as an athlete, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or an athlete in his capacity as such accrues not to the entertainer or athlete himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or athlete are exercised.

3. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the visit of entertainers or athletes to a Contracting State is supported wholly or substantially from public funds of the other Contracting State, a political subdivision or a local authority thereof.

Article 18. Pensions and Annuities

1. Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration in consideration of past employment and annuities paid to a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State. 2. As used in this Article:

a) the terms "pensions and other similar remuneration" mean periodic payments made after retirement in consideration of past employment or by way of compensations for injuries received in connection with past employment;

b) the term "annuity" means a stated sum payable periodically at stated times during life, or during a specified or ascertainable period of time, under an obligation to make the payments in return for adequate and full consideration in money or money's worth.

Article 19. Government Service

a) Remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who: (i) is a national of that State; or

(ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.

2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of that State.

3. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.

Article 20. Professors, Teachers, Students and Trainees

1. An individual who is a resident of a Contracting State at the beginning of his visit to the other Contracting State and who, at the invitation of the Government of that other State or of a university or other recognized educational institution situated in that other State, visits that other State for the primary purpose of teaching or engaging in research, or both, at a university or other recognized educational institution shall be exempt from tax in that other State on his income from such teaching or research for a period not exceeding two years from the date of his arrival in that other State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income from personal services for research if such research is undertaken primarily for the private benefit of a specific person or persons.

3. An individual who is a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and is temporarily present in the other Contracting State solely as a student at a recognized university, college, school, or other similar recognized educational institution in that other Contracting State or as a business or technical apprentice therein, for a period not exceeding five years from the date of his first arrival in that other Contracting State in connection with that visit, shall be exempt from tax in that other State on:

a) all remittances from abroad for the purposes of his maintenance, education or training; and

b) any remuneration not exceeding 120,000 Belgian francs or the equivalent in Kuwaiti currency during any calendar year in respect of services rendered in that other Contracting State with a view to supplementing the resources available to him for such purposes.

4. An individual who is a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and is temporarily present in the other Contracting State for the purposes of study, research or training solely as a recipient of a grant, allowance or award from the Government of either of the Contracting States or from a scientific, educational, religious or charitable organisation or under a technical assistance programme entered into by the Government of either of the Contracting States for a period not exceeding three years from the date of his first arrival in that other Contracting State in connection with that visit, shall be exempt from tax in that other State on:

a) the amount of such grant, allowance or award;

b) all remittances from abroad for the purposes of his maintenance, education or training; and

c) any remuneration not exceeding 150,000 Belgian francs or the equivalent in Kuwaiti currency during any calendar year in respect of services rendered in that other Contracting State if such services are performed in connection with his study, research, training or incidental thereto.

5. An individual who is a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State and is temporarily present in that other Contracting State solely as an employee of, or under contract with, the Government or an enterprise of the first-mentioned Contracting State solely for the purpose of acquiring technical, professional or business experience for a period not exceeding two years from the date of his first arrival in that other Contracting State in connection with that visit, shall be exempt from tax in that other State on:

a) all remittances from abroad for the purposes of his maintenance, education or training; and

b) any remuneration not exceeding 200,000 Belgian francs or the equivalent in Kuwaiti currency during any calendar year in respect of services rendered in that other Contracting State if such services are in connection with his studies or training or incidental thereto.

Article 21. Other Income

Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.

CHAPTER IV. - Taxation of Capital

Article 22. Capital

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other State.

3. Capital represented by ships and aircraft operated by an enterprise of a Contracting State in international traffic and by movable property pertaining to the operation of such ships and aircraft, shall be taxable only in the State in which the effective management of the enterprise is situated.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

CHAPTER V. - Elimination of Double Taxation

Article 23. Elimination of Double Taxation

1. The laws in force in either of the Contracting States shall continue to govern the taxation in the respective Contracting State except where provisions to the contrary are made in this Convention.

2. In the case of Belgium, double taxation shall be avoided as follows:

a) Where a resident of Belgium derives income or owns capital which may be taxed in Kuwait in accordance with the provisions of this Convention, other than those of paragraph 2 of Article 10, of paragraph 5 of Article 11 and of paragraphs 2 and 6 of Article 12, Belgium shall exempt such income or capital from tax but may, in calculating the amount of tax on the remaining income or capital of that resident, apply the rate of tax which would have been applicable if such income or capital had not been exempted.

b) Where a resident of Belgium derives items of his aggregate income for Belgian tax purposes which are dividends taxable in accordance with paragraph 2 of Article 10, and not exempt from Belgian tax according to subparagraph c), interest taxable in accordance with paragraph 5 of Article 11, or royalties taxable in accordance with paragraphs 2 or 6 of Article 12, the fixed proportion in respect of the foreign tax for which provision is made under

Belgian law shall, under the conditions and at the rate provided for by such law, be allowed as a credit against Belgian tax relating to such income.

c) Where a company which is a resident of Belgium owns shares in a company which is a resident of Kuwait, the dividends which are paid to it by the latter company and which may be taxed in Kuwait in accordance with paragraph 2 of Article 10, shall be exempt from the corporate income tax in Belgium to the extent that exemption would have been accorded if the two companies had been residents of Belgium.

d) Where in accordance with Belgian law, losses incurred by an enterprise carried on by a resident of Belgium in a permanent establishment situated in Kuwait, have been effectively deducted from the profits of that enterprise for its taxation in Belgium, the exemption provided for in sub-paragraph a) shall not apply in Belgium to the profits of other taxable periods attributable to that establishment to the extent that those profits have also been exempted from tax in Kuwait by reason of compensation for the said losses.

3. In the case of Kuwait, double taxation shall be avoided as follows:

If a resident of Kuwait derives items of income or owns capital which may be taxed in Belgium, Kuwait may tax these items of income and capital and shall give relief for the Belgian taxes suffered in accordance with the provisions of its domestic law.

In such case, Kuwait shall deduct from the taxes so calculated the tax paid in Belgium but in an amount not exceeding that proportion of the aforesaid Kuwaiti tax which such items of income and capital bear to the entire income.

CHAPTER VI. Special Provisions

Article 24. Non-discrimination

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances are or may be subjected.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favourably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities in the same circumstances.

3. Nothing contained in this Article shall be construed as obliging a Contracting State to grant to persons not resident in that State any personal allowances, reliefs, reductions and deductions for taxation purposes which are by law available only to its own residents.

4. Nothing in this Article shall affect the right of Kuwait to grant an exemption or reduction of taxation to its own nationals who are residents of Kuwait. Such exemption or reduction shall not apply to companies the capital of which is partly or wholly owned by individuals possessing the nationality of Belgium.

5. Nothing contained in this Article shall be construed as preventing Belgium:

a) from taxing the total amount of the profits attributable to a permanent establishment in Belgium of a company which is a resident of Kuwait or of an association having its place of effective management in Kuwait at the rate of tax provided by the Belgian law;

b) from imposing the movable property prepayment on dividends derived from a holding which is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base maintained in Belgium by a company which is a resident of Kuwait or by an association which has its place of effective management in Kuwait and is taxable as a body corporate in Belgium.

6. Nothing in this Article shall be construed as imposing a legal obligation on a Contracting State to extend to the residents of the other Contracting State, the benefit of any treatment, preference or privilege which may be accorded to any other State or its residents by virtue of the formation of a customs union, economic union, a free trade area or by virtue of any regional or sub-regional arrangement relating wholly or mainly to movement of capital and/or taxation, to which the first-mentioned State may be a party.

7. In this Article, the term "taxation" means taxes which are the subject of this Convention.

Article 25. Mutual Agreement Procedure

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph I of Article 24, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavour, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavour to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States shall agree on administrative measures necessary to carry out the provisions of the Convention and particularly on the proofs to be furnished by residents of either Contracting State in order to benefit in the other State from the exemptions or reductions in tax provided for in the Convention.

5. The competent authorities of the Contracting States shall communicate directly with each other for the application of the Convention.

Article 26. Exchange of Information

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;
- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (*ordre public*).

Article 27. Diplomatic and Consular Privileges

1. Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of members of a diplomatic mission, a consular post or an international organisation under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

2. Notwithstanding the provisions of Article 4, an individual who is a member of a diplomatic mission or a consular post of a Contracting State which is situated in the other Contracting State or in a third State shall be deemed for the purposes of this Convention to be a resident of the sending State if:

- a) in accordance with international law he is not liable to tax in the receiving State in respect of income from sources outside that State, or of capital situated outside that State, and
- b) he is liable in the sending State to the same obligations in relation to tax on his world income or on capital as are residents of that State.

3. The Convention shall not apply to international organisations, to organs or officials thereof and to persons who are members of a diplomatic mission or consular post of a third State, being present in a Contracting State and not treated in either Contracting State as residents in respect of taxes on income or on capital.

Article 28. Miscellaneous

1. The provisions of this Convention shall not be construed to restrict in any manner any exclusion, exemption, deduction, credit, or other allowance accorded:

a) by the laws of a Contracting State in the determination of the tax imposed by that State, or

b) by any other agreement entered into by the two Contracting States.

2. The provisions of this Convention shall not limit the taxation in accordance with Belgian law of a company which is a resident of Belgium, in the event of the purchase of its own shares or in the event of the distribution of its assets.

CHAPTER VII. - Final Provisions

Article 29. Entry into Force

1. This Convention shall be subject to ratification in accordance with the constitutional requirements of the two Contracting States and the instruments of ratification shall be exchanged at Brussels.

2. The Convention shall enter into force thirty days after the date of the exchange of the instruments of ratification and its provisions shall have effect in both Contracting States:

a) with respect to taxes due at source on income credited or payable on or after January 1 in the year next following the year in which the instruments of ratification have been exchanged;

b) with respect to other taxes charged on income of taxable periods ending on or after December 31 of the year of such exchange.

Article 30. Duration and Termination

This Convention shall remain in force for a period of five years and shall continue thereafter for a similar period or periods unless, six months before the expiry of the initial or any subsequent period, either Contracting State notifies the other through diplomatic channels of its intention to terminate the Convention. In such event, the Convention shall cease to have effect in both Contracting States:

a) with respect to taxes due at source on income credited or payable at latest on December 31 in the year in which the notice of termination is given;

b) with respect to other taxes charged on income of taxable periods ending before December 31 of the same year.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Convention.

DONE in duplicate at Kuwait, this Saturday 13th day of Shaban 1410 H, corresponding to 10th day of March 1990, in the English, French, Dutch and Arabic languages, the four texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Kingdom of Belgium:

ROBERT URBAIN

For the State of Kuwait:

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAH

PROTOCOL

The Kingdom of Belgium and the State of Kuwait on signing at Kuwait on this Saturday 13th day of Shaban 1410 H, corresponding to 10th day of March 1990, the Convention for the Avoidance of Double Taxation and the Prevention of Fiscal Evasion with respect to Taxes on Income and on Capital and for the Fostering of Economic Relations have agreed upon the following provisions which shall form an integral part of the said Convention.

1. With reference to Article 4:

It is understood that the term "established in Kuwait" as used in paragraph 2 of this Article, shall mean "having its head office in Kuwait".

2. With respect to Article 7:

Payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, industrial, commercial or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial or scientific experience, shall be deemed to be profits of an enterprise to which the provisions of this Article apply.

3. With respect to Article 8:

Profits from the operation of vessels engaged in fishing, dredging or anchor handling activities shall be treated as income to which the provisions of this Article apply.

4. With respect to Article 10:

It is understood that the term "owns indirectly" as used in sub-paragraph b) of paragraph 3 of this Article, shall mean ownership through a government institution or a government wholly owned company or a combination of both. Such ownership shall be evidenced by a certificate issued for that purpose by the Government of Kuwait.

5. With respect to Article 19:

Notwithstanding the provisions of this Article, ground staff of Kuwait Airways and Kuwait government owned shipping companies present in Belgium and appointed from head office shall be exempt from Belgian tax on their remuneration earned in Belgium.

IN WITNESS WHEREOF the undersigned, being duly authorised thereto by their respective Governments have signed this Protocol.

DONE in duplicate at Kuwait this Saturday 13th day of Shaban 1410 H, corresponding to 10th day of March 1990 in the English, French, Dutch and Arabic languages, the four texts being equally authentic. In case of divergency, the English text shall prevail.

For the Kingdom of Belgium:

ROBERT URBAIN

For the State of Kuwait:

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAH

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

CONVENTION ENTRE LE ROYAUME DE BELGIQUE ET L'ETAT DU
KOWEÏT TENDANT À ÉVITER LES DOUBLES IMPOSITIONS, À
PRÉVENIR L'ÉVASION FISCALE EN MATIÈRE D'IMPÔTS SUR LE
REVENU ET SUR LA FORTUNE ET À FAVORISER LES RELATIONS
ÉCONOMIQUES

Le Royaume de Belgique

Et l'État du Koweït

Désireux de conclure une Convention tendant à éviter les doubles impositions, à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune et à favoriser les relations économiques,

Sont convenus des dispositions suivantes :

CHAPITRE I. Champ d'application de la Convention

Article 1. Personnes visées

La présente Convention s'applique aux personnes qui sont des résidents d'un Etat contractant ou des deux Etats contractants.

Article 2. Impôts visés

1. La présente Convention s'applique aux impôts sur le revenu et sur la fortune perçus pour le compte d'un Etat contractant, d'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, quel que soit le système de perception.

2. Sont considérés comme impôts sur le revenu et sur la fortune les impôts perçus sur le revenu total, sur la fortune totale, ou sur des éléments du revenu ou de la fortune, y compris les impôts sur les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers ou immobiliers, les impôts sur le montant global des salaires payés par les entreprises, ainsi que les impôts sur les plus-values.

3. Les impôts actuels auxquels s'applique la Convention sont notamment : a) en ce qui concerne la Belgique :

(i) l'impôt des personnes physiques;

(ii) l'impôt des sociétés;

(iii) l'impôt des personnes morales;

(iv) l'impôt des non-résidents;

(v) la cotisation spéciale assimilée à l'impôt des personnes physiques;

y compris les précomptes, les centimes additionnels auxdits impôts et précomptes ainsi que les taxes additionnelles à l'impôt des personnes physiques,

(ci-après dénommés “l'impôt belge”);

b) en ce qui concerne le Koweït :

(i) l'impôt des sociétés;

(ii) le prélèvement de 5 pour cent sur les bénéfices nets des sociétés holding, au profit de la “Kuwait Foundation of Advancement of Science (KFAS)”;

(iii) le Zakat, (ci-après dénommés “l'impôt koweïtien”).

4. La Convention s'applique aussi aux impôts de nature identique ou analogue qui seraient établis après la date de signature de la Convention et qui s'ajouteraient aux impôts actuels ou qui les remplaceraient. Les autorités compétentes des Etats contractants se communiquent les modifications importantes apportées à leurs législations fiscales respectives et se fournissent des copies des lois y afférentes.

CHAPITRE II. Définitions

Article 3. Définitions générales

1. Au sens de la présente Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente :

a) le terme “Belgique” désigne le Royaume de Belgique; employé dans un sens géographique, il désigne le territoire national, la mer territoriale ainsi que les autres zones maritimes sur lesquelles, conformément au droit international, la Belgique exerce des droits de souveraineté ou sa juridiction;

b) le terme “Koweït” désigne l'Etat du Koweït et comprend toute zone située au-delà de la mer territoriale qui, conformément au droit international, a été ou serait désignée, en vertu de la législation du Koweït, comme une zone sur laquelle le Koweït peut exercer des droits de souveraineté ou sa juridiction;

c) les expressions “un Etat contractant” et “l'autre Etat contractant” désignent, suivant le contexte, la Belgique ou le Koweït;

d) le terme “personne” comprend les personnes physiques, les sociétés et tous autres groupements de personnes;

e) le terme “société” désigne toute personne morale ou toute entité qui est considérée comme une personne morale aux fins d'imposition;

f) les expressions “entreprise d'un Etat contractant” et “entreprise de l'autre Etat contractant” désignent respectivement une entreprise exploitée par un résident d'un Etat contractant et une entreprise exploitée par un résident de l'autre Etat contractant;

g) le terme “nationaux” désigne :

(i) toutes les personnes physiques qui possèdent la nationalité d'un Etat contractant;

(ii) toutes les personnes morales, sociétés de personnes ou associations constituées conformément à la législation en vigueur dans un Etat contractant;

h) l'expression “trafic international” désigne tout transport effectué par un navire ou un aéronef exploité par une entreprise dont le siège de direction effective est situé dans un Etat

contractant, sauf lorsque le navire ou l'aéronef n'est exploité qu'entre des points situés dans l'autre Etat contractant;

i) l'expression "autorité compétente" désigne :

(i) en ce qui concerne la Belgique, le Directeur général des contributions directes, et

(ii) en ce qui concerne le Koweït, le Ministre des Finances ou son représentant autorisé.

2. Pour l'application de la Convention par un Etat contractant, toute expression qui n'y est pas définie a le sens que lui attribue le droit de cet Etat concernant les impôts auxquels s'applique la Convention, à moins que le contexte n'exige une interprétation différente.

Article 4. Résident

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "résident d'un Etat contractant" désigne :

a) dans le cas du Koweït :

(i) toute personne physique qui a son domicile au Koweït et possède la nationalité koweïtienne; et (ii) toute société qui est constituée au Koweït et qui y a son siège de direction effective;

b) dans le cas de la Belgique, toute personne qui, en vertu de la législation belge, y est assujettie à l'impôt en raison de son domicile, de sa résidence, de son siège de direction ou de tout autre critère de nature analogue, mais ne comprend pas les personnes qui ne sont assujetties à l'impôt en Belgique que pour les revenus de sources situées en Belgique ou pour la fortune qui y est située.

2. Au sens du paragraphe 1, le terme "résident d'un Etat contractant" comprend :

a) le gouvernement d'un Etat contractant ou toute subdivision politique ou collectivité locale de cet Etat;

b) dans le cas du Koweït, toute institution gouvernementale de droit public telle qu'une société, Banque centrale, fonds, pouvoir public, fondation, office ou toute autre entité similaire établie au Koweït; et

c) toute entité intergouvernementale établie au Koweït et au capital de laquelle le Koweït participe conjointement avec d'autres Etats.

3. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne physique est un résident des deux Etats contractants, sa situation est réglée de la manière suivante :

a) cette personne est considérée comme un résident de l'Etat où elle dispose d'un foyer d'habitation permanent;

b) si cette personne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans les deux Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat avec lequel ses liens personnels et économiques sont les plus étroits (centre des intérêts vitaux);

c) si l'Etat où cette personne a le centre de ses intérêts vitaux ne peut pas être déterminé, ou si elle ne dispose d'un foyer d'habitation permanent dans aucun des Etats, elle est considérée comme un résident de l'Etat où elle séjourne de façon habituelle;

d) si cette personne séjourne de façon habituelle dans les deux Etats ou si elle ne séjourne de façon habituelle dans aucun d'eux, elle est considérée comme un résident de l'Etat dont elle possède la nationalité.

4. Lorsque, selon les dispositions du paragraphe 1, une personne autre qu'une personne physique est un résident des deux Etats contractants, elle est considérée comme un résident de l'Etat où son siège de direction effective est situé.

Article 5. Etablissement stable

1. Au sens de la présente Convention, l'expression "établissement stable" désigne une installation fixe d'affaires par l'intermédiaire de laquelle une entreprise exerce tout ou partie de son activité.

2. L'expression "établissement stable" comprend notamment :

- a) un siège de direction;
- b) une succursale;
- c) un bureau;
- d) une usine;
- e) un atelier, et
- f) une mine, un puits de pétrole ou de gaz, une carrière ou tout autre lieu d'extraction de ressources naturelles.

3. Un chantier de construction ou de montage ne constitue un établissement stable que si sa durée dépasse six mois.

4. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, on considère qu'il n'y a pas "établissement stable" si :

- a) il est fait usage d'installations aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison de marchandises appartenant à l'entreprise;
- b) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de stockage, d'exposition ou de livraison;
- c) des marchandises appartenant à l'entreprise sont entreposées aux seules fins de transformation par une autre entreprise;
- d) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'acheter des marchandises ou de réunir des informations, pour l'entreprise;
- e) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins d'exercer, pour l'entreprise, toute autre activité de caractère préparatoire ou auxiliaire;
- f) une installation fixe d'affaires est utilisée aux seules fins de l'exercice cumulé d'activités mentionnées aux alinéas a) à e), à condition que l'activité d'ensemble de l'installation fixe d'affaires résultant de ce cumul garde un caractère préparatoire ou auxiliaire.

5. Une personne --autre qu'un agent jouissant d'un statut indépendant auquel s'applique le paragraphe 6 --qui agit dans un Etat contractant pour le compte d'une entreprise de l'autre Etat contractant est considérée comme un établissement stable de l'entreprise situé dans le premier Etat si :

a) elle dispose dans le premier Etat du pouvoir général de négocier et de conclure des contrats pour le compte de cette entreprise, ou

b) elle conserve dans le premier Etat un stock de marchandises à partir duquel elle vend régulièrement des marchandises pour le compte de cette entreprise, ou

c) elle collecte des commandes dans le premier Etat exclusivement ou presque exclusivement pour l'entreprise elle-même ou pour celle-ci et d'autres entreprises qu'elle contrôle ou qui la contrôlent.

6. Un courtier, un commissionnaire ou un autre agent jouissant d'un statut réellement indépendant qui agit simplement comme un intermédiaire entre une entreprise d'un Etat contractant et un éventuel client dans l'autre Etat contractant n'est pas considéré comme un établissement stable situé dans cet autre Etat contractant lorsque ces activités n'incluent pas la collecte de commandes au sens du paragraphe 5, c) ci-dessus et à condition que cette personne agisse dans le cadre ordinaire de son activité. Toutefois, lorsque les activités de cet agent sont exercées exclusivement ou presque exclusivement pour le compte de cette entreprise, il n'est pas considéré comme un agent jouissant d'un statut indépendant au sens du présent paragraphe.

7. Le fait qu'une société qui est un résident d'un Etat contractant contrôle ou est contrôlée par une société qui est un résident de l'autre Etat contractant ou qui y exerce son activité (que ce soit par l'intermédiaire d'un établissement stable ou non) ne suffit pas, en lui-même, à faire de l'une quelconque de ces sociétés un établissement stable de l'autre.

CHAPITRE III. Imposition des revenus

Article 6. Revenus immobiliers

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de biens immobiliers (y compris les revenus des exploitations agricoles ou forestières) situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. L'expression "biens immobiliers" a le sens que lui attribue le droit de l'Etat contractant où les biens considérés sont situés. L'expression comprend en tous cas les accessoires, le cheptel mort ou vif des exploitations agricoles et forestières, les droits auxquels s'appliquent les dispositions du droit privé concernant la propriété foncière, l'usufruit des biens immobiliers et les droits à des paiements variables ou fixes pour l'exploitation ou la concession de l'exploitation de gisements minéraux, sources et autres ressources naturelles; les navires, bateaux et aéronefs ne sont pas considérés comme des biens immobiliers.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aux revenus provenant de l'exploitation ou de la jouissance directes, de la location ou de l'affermage, ainsi que de toute autre forme d'exploitation de biens immobiliers,

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 3 s'appliquent également aux revenus provenant des biens immobiliers d'une entreprise ainsi qu'aux revenus des biens immobiliers servant à l'exercice d'une profession indépendante.

Article 7. Bénéfices des entreprises

1. Les bénéfices d'une entreprise d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'entreprise n'exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé. Si l'entreprise exerce son activité d'une telle façon, les bénéfices de l'entreprise sont imposables dans l'autre Etat contractant mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cet établissement stable.

2. Sous réserve des dispositions du paragraphe 3, lorsqu'une entreprise d'un Etat contractant exerce son activité dans l'autre Etat contractant par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, il est imputé, dans chaque Etat contractant, à cet établissement stable les bénéfices qu'il aurait pu réaliser s'il avait constitué une entreprise distincte exerçant des activités identiques ou analogues dans des conditions identiques ou analogues et agissant en toute indépendance avec l'entreprise dont il constitue un établissement stable.

3. Pour déterminer les bénéfices d'un établissement stable, sont admises en déduction les dépenses exposées aux fins poursuivies par cet établissement stable, y compris les dépenses de direction et les frais généraux d'administration ainsi exposés, soit dans l'Etat contractant où est situé cet établissement stable, soit ailleurs. Toutefois, aucune déduction n'est admise pour les sommes qui seraient, le cas échéant, versées (à d'autres titres que le remboursement de frais encourus) par l'établissement stable au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission, pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées à l'établissement stable. De même, il n'est pas tenu compte, dans le calcul des bénéfices d'un établissement stable, des sommes (autres que le remboursement des frais encourus) portées par l'établissement stable au débit du siège central de l'entreprise ou de l'un quelconque de ses autres bureaux, comme redevances, honoraires ou autres paiements similaires, pour l'usage de brevets ou d'autres droits, ou comme commission pour des services précis rendus ou pour une activité de direction ou, sauf dans le cas d'une entreprise bancaire, comme intérêts sur des sommes prêtées au siège central de l'entreprise ou à l'un quelconque de ses autres bureaux.

4. S'il est d'usage, dans un Etat contractant, de déterminer les bénéfices imputables à un établissement stable sur la base d'une répartition des bénéfices totaux de l'entreprise entre ses diverses parties, aucune disposition du paragraphe 2 n'empêche cet Etat contractant de déterminer les bénéfices imposables selon la répartition en usage; la méthode de répartition adoptée doit cependant être telle que le résultat obtenu soit conforme aux principes contenus dans le présent article.

5. Aucun bénéfice n'est imputé à un établissement stable du fait qu'il a simplement acheté des marchandises pour l'entreprise.

6. Aux fins des paragraphes précédents, les bénéfices à imputer à l'établissement stable sont déterminés chaque année selon la même méthode, à moins qu'il n'existe des motifs valables et suffisants de procéder autrement.

7. Lorsque les bénéfices comprennent des éléments de revenu traités séparément dans d'autres articles de la présente Convention, les dispositions de ces articles ne sont pas affectées par les dispositions du présent article.

Article 8. Navigation maritime et aérienne

1. Les bénéfices provenant de l'exploitation, en trafic international, de navires ou d'aéronefs ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

2. Si le siège de direction effective d'une entreprise de navigation maritime est à bord d'un navire, ce siège est considéré comme situé dans l'Etat contractant où se trouve le port d'attache de ce navire, ou à défaut de port d'attache, dans l'Etat contractant dont l'exploitant du navire est un résident.

3. Les dispositions du paragraphe 1 s'appliquent aussi aux bénéfices provenant de la participation à un pool, une exploitation en commun ou un organisme international d'exploitation.

Article 9. Entreprises associées

1. Lorsque

a) une entreprise d'un Etat contractant participe directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise de l'autre Etat contractant, ou que b) les mêmes personnes participent directement ou indirectement à la direction, au contrôle ou au capital d'une entreprise d'un Etat contractant et d'une entreprise de l'autre Etat contractant,

et que, dans l'un et l'autre cas, les deux entreprises sont, dans leurs relations commerciales ou financières, liées par des conditions convenues ou imposées, qui diffèrent de celles qui seraient convenues entre des entreprises indépendantes, les bénéfices qui, sans ces conditions, auraient été réalisés par l'une des entreprises mais n'ont pu l'être en fait à cause de ces conditions, peuvent être inclus dans les bénéfices de cette entreprise et imposés en conséquence.

2. Lorsqu'un Etat contractant inclut dans les bénéfices d'une entreprise de cet Etat --et impose en conséquence-- des bénéfices sur lesquels une entreprise de l'autre Etat contractant a été imposée dans cet autre Etat, et que les bénéfices ainsi inclus sont des bénéfices qui auraient été réalisés par l'entreprise du premier Etat si les conditions convenues entre les deux entreprises avaient été celles qui auraient été convenues entre des entreprises indépendantes, l'autre Etat procède à l'ajustement qu'il estime approprié du montant de l'impôt qui y a été perçu sur ces bénéfices. Pour déterminer cet ajustement, il est tenu compte des autres dispositions de la présente Convention et, si c'est nécessaire, les autorités compétentes des Etats contractants se consultent.

Article 10. Dividendes

1. Les dividendes payés par une société qui est un résident d'un Etat contractant à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces dividendes sont aussi imposables dans l'Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des dividendes est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut des dividendes.

3. Nonobstant les dispositions des paragraphes 1 et 2, les dividendes payés par une société qui est un résident de la Belgique ne sont imposables qu'au Koweït si le bénéficiaire effectif de ces dividendes est :

a) le gouvernement du Koweït ou une institution ou entité établie au Koweït et définit aux sous-paragraphes b) et c) du paragraphe 2 de l'article 4; ou

b) une société qui est un résident du Koweït, dont le gouvernement du Koweït détient directement ou indirectement au moins 25 pour cent du capital, à condition que le reste du capital de cette société soit détenu par des nationaux koweïtiens qui sont des résidents du Koweït.

4. Les dispositions des paragraphes 2 et 3 n'affectent pas l'imposition de la société au titre des bénéfices qui servent au paiement des dividendes.

5. Le terme "dividendes" employé dans le présent article désigne les revenus provenant d'actions, actions ou bons de jouissance, parts de mine, parts de fondateur ou autres parts bénéficiaires, à l'exception des créances, ainsi que les revenus d'autres parts sociales soumis au même régime fiscal que les revenus d'actions par la législation de l'Etat dont la société distributrice est un résident. Ce terme désigne également les revenus --même attribués sous la forme d'intérêts --imposables au titre de revenus de capitaux investis par les associés dans les sociétés autres que les sociétés par actions qui sont des résidents de la Belgique.

6. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des dividendes, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant dont la société qui paie les dividendes est un résident, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la participation génératrice des dividendes s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

7. Lorsqu'une société qui est un résident d'un Etat contractant tire des bénéfices ou des revenus de l'autre Etat contractant, cet autre Etat ne peut percevoir aucun impôt sur les dividendes payés par la société, sauf dans la mesure où ces dividendes sont payés à un résident de cet autre Etat ou dans la mesure où la participation génératrice des dividendes se rattache effectivement à un établissement stable ou à une base fixe situés dans cet autre Etat, ni prélever aucun impôt, au titre de l'imposition des bénéfices non distribués, sur les bénéfices non distribués de la société, même si les dividendes payés ou les bénéfices non distribués consistent en tout ou en partie en bénéfices ou revenus provenant de cet autre Etat.

Article 11. Intérêts

1. Les intérêts provenant d'un Etat contractant et payés à un résident de l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans cet autre Etat si ce résident en est le bénéficiaire effectif.

2. Le terme "intérêts" employé dans le présent article désigne les revenus des créances de toute nature, assorties ou non de garanties hypothécaires ou d'une clause de participation aux bénéfices du débiteur, et notamment les revenus des fonds publics et des obligations d'emprunts, y compris les primes et lots attachés à ces titres; cependant, le terme "intérêts"

ne comprend pas, au sens du présent article, les intérêts traités comme des dividendes en vertu de la seconde phrase du paragraphe 5 de l'article 10.

3. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des intérêts, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les intérêts, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que la créance génératrice des intérêts s'y rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

4. Les intérêts sont considérés comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des intérêts, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lequel la dette donnant lieu au paiement des intérêts a été contractée et qui supporte la charge de ces intérêts, ceux-ci sont considérés comme provenant de l'Etat où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

5. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des intérêts, compte tenu de la créance pour laquelle ils sont payés, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des intérêts reste imposable, conformément à sa législation, dans l'Etat contractant d'où proviennent les intérêts.

Article 12. Redevances

1. Les redevances provenant d'un Etat contractant et payées à un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

2. Toutefois, ces redevances sont aussi imposables dans l'Etat contractant d'où elles proviennent, et selon la législation de cet Etat, mais si le bénéficiaire effectif des redevances est un résident de l'autre Etat contractant, l'impôt ainsi établi ne peut excéder 10 pour cent du montant brut de ces redevances.

3. Le terme "redevances" employé dans le présent article désigne les rémunérations de toute nature payées pour l'usage ou la concession de l'usage d'un droit d'auteur sur une oeuvre littéraire, artistique ou scientifique, y compris les films cinématographiques et les films ou bandes enregistrées pour la radio ou la télévision, d'un brevet, d'une marque de fabrique ou de commerce, d'un dessin ou d'un modèle, d'un plan, d'une formule ou d'un procédé secrets.

4. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas lorsque le bénéficiaire effectif des redevances, résident d'un Etat contractant, exerce dans l'autre Etat contractant d'où proviennent les redevances, soit une activité industrielle ou commerciale par l'intermédiaire d'un établissement stable qui y est situé, soit une profession indépendante au moyen d'une base fixe qui y est située, et que le droit ou le bien générateur des redevances s'y

rattache effectivement. Dans ce cas, les dispositions de l'article 7 ou de l'article 14, suivant les cas, sont applicables.

5. Les redevances sont considérées comme provenant d'un Etat contractant lorsque le débiteur est cet Etat lui-même, une subdivision politique, une collectivité locale ou un résident de cet Etat. Toutefois, lorsque le débiteur des redevances, qu'il soit ou non un résident d'un Etat contractant, a dans un Etat contractant un établissement stable, ou une base fixe, pour lequel le contrat donnant lieu au paiement des redevances a été conclu et qui supporte la charge de ces redevances, celles-ci sont considérées comme provenant de l'Etat contractant où l'établissement stable, ou la base fixe, est situé.

6. Lorsque, en raison de relations spéciales existant entre le débiteur et le bénéficiaire effectif ou que l'un et l'autre entretiennent avec de tierces personnes, le montant des redevances, compte tenu de la prestation pour laquelle elles sont payées, excède celui dont seraient convenus le débiteur et le bénéficiaire effectif en l'absence de pareilles relations, les dispositions du présent article ne s'appliquent qu'à ce dernier montant. Dans ce cas, la partie excédentaire des redevances reste imposable, conformément à sa législation, dans l'Etat contractant d'où proviennent les redevances.

Article 13. Gains en capital

1. Les gains qu'un résident d'un Etat contractant tire de l'aliénation de biens immobiliers visés à l'article 6 et situés dans l'autre Etat contractant, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Les gains provenant de l'aliénation de biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant, ou de biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, y compris de tels gains provenant de l'aliénation de cet établissement stable (seul ou avec l'ensemble de l'entreprise) ou de cette base fixe, sont imposables dans cet autre Etat.

3. Les gains provenant de l'aliénation de navires ou aéronefs exploités en trafic international ou de biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, ne sont imposables que dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

4. Les gains provenant de l'aliénation de tous biens autres que ceux visés aux paragraphes 1, 2 et 3 ne sont imposables que dans l'Etat contractant dont le cédant est un résident.

Article 14. Professions indépendantes

1. Les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire d'une profession libérale ou d'autres activités de caractère indépendant ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que ce résident ne dispose de façon habituelle dans l'autre Etat contractant d'une base fixe pour l'exercice de ses activités. S'il dispose d'une telle base fixe, les revenus sont imposables dans l'autre Etat mais uniquement dans la mesure où ils sont imputables à cette base fixe.

2. L'expression "profession libérale" comprend notamment les activités indépendantes d'ordre scientifique, littéraire, artistique, éducatif ou pédagogique, ainsi que les activités indépendantes des médecins, avocats, ingénieurs, architectes, dentistes, comptables et titulaires d'autres professions libérales.

Article 15. Professions dépendantes

1. Sous réserve des dispositions des articles 16, 18, 19 et 20, les salaires, traitements et autres rémunérations similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié ne sont imposables que dans cet Etat, à moins que l'emploi ne soit exercé dans l'autre Etat contractant. Si l'emploi y est exercé, les rémunérations reçues à ce titre sont imposables dans cet autre Etat.

2. Nonobstant les dispositions du paragraphe 1, les rémunérations qu'un résident d'un Etat contractant reçoit au titre d'un emploi salarié exercé dans l'autre Etat contractant ne sont imposables que dans le premier Etat si :

a) le bénéficiaire séjourne dans l'autre Etat contractant pendant une période ou des périodes n'excédant pas au total 183 jours au cours d'une période quelconque de douze mois, et

b) les rémunérations sont payées par un employeur ou pour le compte d'un employeur qui n'est pas un résident de l'autre Etat, et

c) la charge des rémunérations n'est pas supportée par un établissement stable ou une base fixe que l'employeur a dans l'autre Etat.

3. Nonobstant les dispositions précédentes du présent article, les rémunérations reçues au titre d'un emploi salarié exercé à bord d'un navire ou d'un aéronef exploité en trafic international, sont imposables dans l'Etat contractant où le siège de direction effective de l'entreprise est situé.

Article 16. Tantièmes

1. Les tantièmes, jetons de présence et rétributions similaires qu'un résident d'un Etat contractant reçoit en sa qualité de membre du conseil d'administration ou de surveillance ou d'un organe analogue d'une société qui est un résident de l'autre Etat contractant sont imposables dans cet autre Etat.

Les dispositions du présent paragraphe s'appliquent aussi aux rétributions reçues en raison de l'exercice de fonctions similaires à celles exercées par une personne visée à l'alinéa précédent.

2. Toutefois, les rémunérations qu'une personne visée au paragraphe 1 reçoit de la société en raison de l'exercice d'une activité journalière de direction ou de caractère technique sont imposables conformément aux dispositions de l'article 15.

Article 17. Artistes et sportifs

1. Nonobstant les dispositions des articles 14 et 15, les revenus qu'un résident d'un Etat contractant tire de ses activités personnelles exercées dans l'autre Etat contractant en tant

qu'artiste du spectacle, tel qu'un artiste de théâtre, de cinéma, de la radio ou de la télévision, ou qu'un musicien, ou en tant que sportif, sont imposables dans cet autre Etat.

2. Lorsque les revenus d'activités qu'un artiste du spectacle ou un sportif exerce personnellement et en cette qualité sont attribués non pas à l'artiste ou au sportif lui-même mais à une autre personne, ces revenus sont imposables, nonobstant les dispositions des articles 7, 14 et 15, dans l'Etat contractant où les activités de l'artiste ou du sportif sont exercées.

3. Les dispositions des paragraphes 1 et 2 ne s'appliquent pas si le séjour des artistes ou des sportifs dans un Etat contractant est financé exclusivement ou pour une large part au moyen de fonds publics de l'autre Etat contractant ou de l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 18. Pensions et rentes

1. Sous réserve des dispositions du paragraphe 2 de l'article 19, les pensions et autres rémunérations similaires payées au titre d'un emploi antérieur ainsi que les rentes versées à un résident d'un Etat contractant, ne sont imposables que dans cet Etat.

2. Au sens du présent article :

a) l'expression "pensions et autres rémunérations similaires" désigne des paiements périodiques effectués après la mise à la retraite au titre d'un emploi antérieur ou en compensation de dommages subis dans le cadre d'un emploi antérieur;

b) le terme "rente" désigne une somme prédéterminée, payable périodiquement à échéances fixes, la vie durant ou pendant un laps de temps déterminé ou déterminable, en exécution d'un engagement d'effectuer les paiements en échange d'une pleine et adéquate contre-valeur en argent ou en son équivalent.

Article 19. Fonctions publiques

1. a) Les rémunérations, autres que les pensions, payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.

b) Toutefois, ces rémunérations ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si les services sont rendus dans cet Etat et si la personne physique est un résident de cet Etat qui : 1× possède la nationalité de cet Etat; ou 2× n'est pas devenu un résident de cet Etat à seule fin de rendre les services.

2. a) Les pensions payées par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales, soit directement soit par prélèvement sur des fonds qu'ils ont constitués, à une personne physique, au titre de services rendus à cet Etat ou à cette subdivision ou collectivité, ne sont imposables que dans cet Etat.

b) Toutefois, ces pensions ne sont imposables que dans l'autre Etat contractant si la personne physique est un résident de cet Etat et en possède la nationalité.

3. Les dispositions des articles 15, 16 et 18 s'appliquent aux rémunérations et pensions payées au titre de services rendus dans le cadre d'une activité industrielle ou commerciale

exercée par un Etat contractant ou l'une de ses subdivisions politiques ou collectivités locales.

Article 20. Professeurs, enseignants, étudiants et stagiaires

1. Une personne physique qui est un résident d'un Etat contractant au début de son séjour dans l'autre Etat contractant et qui, à l'invitation du gouvernement de cet autre Etat ou d'une université ou d'une autre institution d'enseignement reconnue située dans cet autre Etat, séjourne dans cet autre Etat en vue principalement d'enseigner ou de se livrer à la recherche, ou d'exercer ces deux activités, dans une université ou une autre institution d'enseignement reconnue est exonérée d'impôt dans cet autre Etat sur les revenus provenant de cet enseignement ou de cette recherche pendant une période n'excédant pas deux ans à compter de la date de son arrivée dans cet autre Etat.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne s'appliquent pas aux revenus de travaux personnels de recherche si cette recherche est entreprise principalement dans l'intérêt particulier d'une personne ou de personnes déterminées.

3. Une personne physique qui est un résident d'un Etat contractant immédiatement avant de se rendre dans l'autre Etat contractant et qui séjourne temporairement dans l'autre Etat contractant pendant une période n'excédant pas cinq ans à compter de la date de sa première arrivée dans cet autre Etat contractant en rapport avec ce séjour, uniquement en qualité d'étudiant dans une université, un institut supérieur ou une école reconnue ou dans une autre institution similaire d'enseignement reconnue située dans cet autre Etat contractant ou en qualité de stagiaire ou d'apprenti dans ledit Etat y est exonérée d'impôt :

a) sur toutes les sommes qu'elle reçoit de l'étranger pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation; et

b) sur toutes les rémunérations, n'excédant pas par année civile 120.000 francs belges ou l'équivalent de cette somme en monnaie koweïtienne, reçues en contrepartie de services rendus dans cet autre Etat contractant en vue de compléter les ressources dont elle dispose pour couvrir les frais susvisés.

4. Une personne physique qui est un résident d'un Etat contractant immédiatement avant de se rendre dans l'autre Etat contractant et qui séjourne temporairement dans l'autre Etat contractant pendant une période n'excédant pas trois ans à compter de sa première arrivée dans cet autre Etat contractant en rapport avec ce séjour, afin d'y poursuivre ses études, ses recherches ou sa formation uniquement en tant que bénéficiaire d'une bourse, d'une allocation ou d'un prix du gouvernement d'un Etat contractant ou d'un établissement scientifique, éducatif, religieux ou philanthropique ou dans le cadre d'un programme d'assistance technique mis sur pied par le gouvernement d'un Etat contractant est exonérée d'impôt dans cet autre Etat :

a) sur le montant de cette bourse, de cette allocation ou de ce prix;

b) sur toutes les sommes qu'elle reçoit de l'étranger pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation; et

c) sur toutes les rémunérations, n'excédant pas par année civile 150.000 francs belges ou l'équivalent de cette somme en monnaie koweïtienne, reçues en contrepartie de services

rendus dans cet autre Etat contractant, à condition que ces services soient connexes ou accessoires aux études, aux recherches ou à la formation de cette personne.

5. Une personne physique qui est un résident d'un Etat contractant immédiatement avant de se rendre dans l'autre Etat contractant et qui séjourne temporairement dans l'autre Etat contractant pour une période n'excédant pas deux ans à compter de sa première arrivée dans cet autre Etat contractant en rapport avec ce séjour, uniquement en qualité d'employé du gouvernement ou d'une entreprise du premier Etat contractant ou en exécution d'un contrat avec ce gouvernement ou cette entreprise, uniquement en vue d'acquérir une expérience technique, professionnelle ou commerciale, est exonérée d'impôt dans cet autre Etat :

a) sur toutes les sommes qu'elle reçoit de l'étranger pour couvrir ses frais d'entretien, d'études ou de formation; et

b) sur toutes les rémunérations, n'excédant pas par année civile 200.000 francs belges ou l'équivalent de cette somme en monnaie koweïtienne, reçues en contrepartie de services rendus dans cet autre Etat contractant, à condition que ces services soient connexes ou accessoires aux études ou à la formation de cette personne.

Article 21. Autres revenus

Les éléments du revenu d'un résident d'un Etat contractant, d'où qu'ils proviennent, qui ne sont pas traités dans les articles précédents de la présente Convention ne sont imposables que dans cet Etat.

CHAPITRE IV. Imposition de la fortune

Article 22. Fortune

1. La fortune constituée par des biens immobiliers visés à l'article 6, que possède un résident d'un Etat contractant et qui sont situés dans l'autre Etat contractant, est imposable dans cet autre Etat.

2. La fortune constituée par des biens mobiliers qui font partie de l'actif d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant, ou par des biens mobiliers qui appartiennent à une base fixe dont un résident d'un Etat contractant dispose dans l'autre Etat contractant pour l'exercice d'une profession indépendante, est imposable dans cet autre Etat.

3. La fortune constituée par des navires et des aéronefs exploités en trafic international par une entreprise d'un Etat contractant ainsi que par des biens mobiliers affectés à l'exploitation de ces navires ou aéronefs, n'est imposable que dans l'Etat où la direction effective de l'entreprise est située.

4. Tous les autres éléments de la fortune d'un résident d'un Etat contractant ne sont imposables que dans cet Etat.

CHAPITRE V. Elimination des doubles impositions

Article 23. Elimination des doubles impositions

1. Sauf dispositions contraires contenues dans la présente Convention, l'imposition continue à être régie dans chaque Etat contractant par la législation en vigueur dans cet Etat.

2. En ce qui concerne la Belgique, la double imposition est évitée de la manière suivante : a) Lorsqu'un résident de la Belgique reçoit des revenus ou possède de la fortune qui sont imposables au Koweït, conformément aux dispositions de la présente Convention, à l'exception de celles du paragraphe 2 de l'article 10, du paragraphe 5 de l'article 11 et des paragraphes 2 et 6 de l'article 12, la Belgique exempte de l'impôt ces revenus ou cette fortune, mais elle peut, pour calculer le montant de ses impôts sur le reste du revenu ou de la fortune de ce résident, appliquer le même taux que si les revenus ou la fortune en question n'avaient pas été exemptés.

b) Lorsqu'un résident de la Belgique reçoit des éléments de revenu qui sont compris dans son revenu global soumis à l'impôt belge et qui consistent en dividendes imposables conformément au paragraphe 2 de l'article 10, et non exemptés d'impôt belge en vertu du sous-paragraphe c), en intérêts imposables conformément au paragraphe 5 de l'article 11, ou en redevances imposables conformément aux paragraphes 2 ou 6 de l'article 12, la quotité forfaitaire d'impôt étranger prévue par la législation belge est imputée, dans les conditions et aux taux prévus par cette législation, sur l'impôt belge afférent auxdits revenus.

c) Lorsqu'une société qui est un résident de la Belgique a la propriété d'actions ou parts d'une société qui est un résident du Koweït, les dividendes qui lui sont payés par cette dernière société et qui sont imposables au Koweït conformément au paragraphe 2 de l'article 10, sont exemptés de l'impôt des sociétés en Belgique, dans la mesure où cette exemption serait accordée si les deux sociétés étaient des résidents de la Belgique.

d) Lorsque, conformément à la législation belge, des pertes subies par une entreprise exploitée par un résident de la Belgique dans un établissement stable situé au Koweït ont été effectivement déduites des bénéfices de cette entreprise pour son imposition en Belgique, l'exemption prévue au sous-paragraphe a) ne s'applique pas en Belgique aux bénéfices d'autres périodes imposables qui sont imposables à cet établissement, dans la mesure où ces bénéfices ont aussi été exemptés d'impôt au Koweït en raison de leur compensation avec lesdites pertes.

3. En ce qui concerne le Koweït, la double imposition est évitée de la manière suivante :

Si un résident du Koweït reçoit des éléments de revenu ou possède de la fortune qui sont imposables en Belgique, le Koweït peut imposer ces éléments de revenu et cette fortune et accorde, conformément aux dispositions de sa législation interne, un allègement tenant compte des impôts belges payés.

Dans ce cas, le Koweït déduit des impôts ainsi calculés l'impôt payé en Belgique à concurrence d'un montant n'excédant pas la fraction des impôts koweïtiens susmentionnés qui correspond à ces éléments de revenu et à cette fortune par rapport au revenu total.

CHAPITRE VI. Dispositions spéciales

Article 24. Non-discrimination

1. Les nationaux d'un Etat contractant ne sont soumis dans l'autre Etat contractant à aucune imposition ou obligation y relative, qui est autre ou plus lourde que celles auxquelles sont ou pourront être assujettis les nationaux de cet autre Etat qui se trouvent dans la même situation.

2. L'imposition d'un établissement stable qu'une entreprise d'un Etat contractant a dans l'autre Etat contractant n'est pas établie dans cet autre Etat d'une façon moins favorable que l'imposition des entreprises de cet autre Etat qui exercent la même activité dans les mêmes conditions.

3. Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme obligeant un Etat contractant à accorder aux personnes qui ne sont pas des résidents de cet Etat les déductions personnelles, abattements, réductions et allègements d'impôt qu'il n'accorde, conformément à sa législation, qu'à ses propres résidents.

4. Aucune disposition du présent article n'affecte le droit du Koweït d'accorder une exemption ou une réduction d'impôt à ses propres nationaux qui sont des résidents du Koweït. Cette exemption ou réduction ne s'applique pas aux sociétés dont le capital est partiellement ou entièrement détenu par des personnes physiques possédant la nationalité belge.

5. Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme empêchant la Belgique :

a) d'imposer au taux prévu par la législation belge le montant total des bénéfices d'un établissement stable belge d'une société qui est un résident du Koweït ou d'une association ayant son siège de direction effective au Koweït;

b) de prélever le précompte mobilier sur les dividendes afférents à une participation se rattachant effectivement à un établissement stable ou une base fixe dont dispose en Belgique une société qui est un résident du Koweït ou une association ayant son siège de direction effective au Koweït et qui est imposable comme une personne morale en Belgique.

6. Aucune disposition du présent article ne peut être interprétée comme obligeant légalement un Etat contractant à accorder aux résidents de l'autre Etat contractant le bénéfice de tout traitement, avantage ou privilège accordé à un autre Etat ou aux résidents de celui-ci sur la base de la constitution d'une union douanière, d'une union économique, d'une zone de libre échange ou sur la base de tout accord régional ou sous-régional entièrement ou principalement relatif au mouvement des capitaux et/ou à l'imposition et auquel le premier Etat est partie.

7. Le terme "imposition" désigne dans le présent article les impôts qui font l'objet de la présente Convention.

Article 25. Procédure amiable

1. Lorsqu'une personne estime que les mesures prises par un Etat contractant ou par les deux Etats contractants entraînent ou entraîneront pour elle une imposition non conforme

aux dispositions de la présente Convention, elle peut, indépendamment des recours prévus par le droit interne de ces Etats, soumettre son cas à l'autorité compétente de l'Etat contractant dont elle est un résident ou, si son cas relève du paragraphe 1 de l'article 24, à celle de l'Etat contractant dont elle possède la nationalité. Le cas doit être soumis dans les trois ans qui suivent la première notification de la mesure qui entraîne une imposition non conforme aux dispositions de la Convention.

2. L'autorité compétente s'efforce, si la requête lui paraît fondée et si elle n'est pas elle-même en mesure d'y apporter une solution satisfaisante, de résoudre le cas par voie d'accord amiable avec l'autorité compétente de l'autre Etat contractant, en vue d'éviter une imposition non conforme à la Convention.

3. Les autorités compétentes des Etats contractants s'efforcent par voie d'accord amiable, de résoudre les difficultés ou de dissiper les doutes auxquels peuvent donner lieu l'interprétation ou l'application de la Convention.

4. Les autorités compétentes des Etats contractants se concertent au sujet des mesures administratives nécessaires à l'exécution des dispositions de la Convention et notamment au sujet des justifications à fournir par les résidents de chaque Etat contractant pour bénéficié dans l'autre Etat des exemptions ou réductions d'impôts prévues à cette Convention.

5. Les autorités compétentes des Etats contractants communiquent directement entre elles pour l'application de la Convention.

Article 26. Echange de renseignements

1. Les autorités compétentes des Etats contractants échangent les renseignements nécessaires pour appliquer les dispositions de la présente Convention. Les renseignements reçus par un Etat contractant sont tenus secrets de la même manière que les renseignements obtenus en application de la législation interne de cet Etat et ne sont communiqués qu'aux personnes ou autorités (y compris les tribunaux et organes administratifs) concernées par l'établissement ou le recouvrement des impôts visés par la Convention, par les procédures ou poursuites concernant ces impôts, ou par les décisions sur les recours relatifs à ces impôts. Ces personnes ou autorités n'utilisent ces renseignements qu'à ces fins. Elles peuvent faire état de ces renseignements au cours d'audiences publiques de tribunaux ou dans des jugements.

2. Les dispositions du paragraphe 1 ne peuvent en aucun cas être interprétées comme imposant à un Etat contractant l'obligation :

a) de prendre des mesures administratives dérogeant à sa législation et à sa pratique administrative ou à celles de l'autre Etat contractant;

b) de fournir des renseignements qui ne pourraient être obtenus sur la base de sa législation ou dans le cadre de sa pratique administrative normale ou de celles de l'autre Etat contractant;

c) de fournir des renseignements qui révéleraient un secret commercial, industriel, professionnel ou un procédé commercial ou des renseignements dont la communication serait contraire à l'ordre public.

Article 27. Privilèges diplomatiques et consulaires

1. Les dispositions de la présente Convention ne porte pas atteinte aux privilèges fiscaux dont bénéficient les membres d'une mission diplomatique, d'un poste consulaire ou d'une organisation internationale en vertu soit des règles générales du droit des gens, soit des dispositions d'accords particuliers.

2. Nonobstant les dispositions de l'article 4, une personne physique, qui est membre d'une mission diplomatique ou d'un poste consulaire d'un Etat contractant situé dans l'autre Etat contractant ou dans un Etat tiers, est réputée, aux fins de la présente Convention, être un résident de l'Etat accréditant si :

a) conformément au droit international, elle n'est pas assujettie, dans l'Etat accréditaire, à l'impôt sur les revenus de sources situées en dehors de cet Etat, ou sur la fortune située en dehors de cet Etat, et

b) elle est soumise dans l'Etat accréditant aux mêmes obligations en matière d'impôt sur son revenu mondial ou sur sa fortune mondiale que les résidents de cet Etat.

3. La Convention ne s'applique pas aux organisations internationales, à leurs organes ou à leurs fonctionnaires, ni aux personnes qui sont membres d'une mission diplomatique ou d'un poste consulaire d'un Etat tiers, lorsqu'ils se trouvent sur le territoire d'un Etat contractant et ne sont pas traités comme des résidents dans l'un ou l'autre Etat contractant en matière d'impôts sur le revenu ou sur la fortune.

Article 28. Divers

1. Les dispositions de la présente Convention ne peuvent être interprétées comme restreignant d'une manière quelconque les exclusions, exemptions, déductions, imputations ou autres avantages accordés :

a) par la législation d'un Etat contractant pour le calcul de l'impôt dû dans cet Etat, ou
b) par toute autre convention conclue par les deux Etats contractants.

2. Les dispositions de la présente Convention ne limitent pas l'imposition, conformément à la législation belge, d'une société qui est un résident de la Belgique, en cas de rachat de ses propres actions ou à l'occasion du partage de son avoir social.

CHAPITRE VII. Dispositions finales

Article 29. Entrée en vigueur

1. La présente Convention sera ratifiée conformément aux prescrits constitutionnels des deux Etats contractants et les instruments de ratification seront échangés à Bruxelles.

2. La Convention entrera en vigueur le trentième jour suivant celui de l'échange des instruments de ratification et ses dispositions seront applicables dans les deux Etats contractants :

a) en ce qui concerne les impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement à partir du 1^{er} janvier de l'année qui suit immédiatement celle de l'échange des instruments de ratification;

b) en ce qui concerne les autres impôts établis sur des revenus de périodes imposables prenant fin à partir du 31 décembre de l'année de cet échange.

Article 30. Durée d'application et dénonciation

La présente Convention demeurera en vigueur pendant une période de cinq ans et le restera ensuite pendant une période ou des périodes identiques à moins que, six mois avant la fin de la période initiale ou de toute période suivante, l'un des Etats contractants notifie à l'autre, par la voie diplomatique, son intention de mettre fin à la Convention. Dans ce cas, la Convention cessera de s'appliquer dans les deux Etats contractants : a) en ce qui concerne les impôts dus à la source sur les revenus attribués ou mis en paiement au plus tard le 31 décembre de l'année de la dénonciation;

b) en ce qui concerne les autres impôts établis sur des revenus de périodes imposables prenant fin avant le 31 décembre de la même année.

EN FOI DE QUOI, les soussignés, à ce dûment autorisés par leurs Gouvernements respectifs, ont signé la présente Convention.

FAIT en double exemplaire, à Koweït , le 10 mars 1990, correspondant au 13 de Shaban 1410 H, en langues française, néerlandaise, anglaise et arabe, les quatre textes faisant également foi. En cas de divergence, le texte en langue anglaise prévaudra.

Pour le Royaume de Belgique :

ROBERT URBAIN

Pour l'Etat du Koweït :

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAH

PROTOCOLE

Au moment de signer à Koweït, le 10 mars 1990, correspondant au 13 de Shaban 1410 H, la Convention tendant à éviter les doubles impositions, à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur la fortune et à favoriser les relations économiques, l'Etat du Koweït et le Royaume de Belgique sont convenus des dispositions suivantes qui font partie intégrante de ladite Convention.

1. En ce qui concerne l'article 4 :

Il est entendu que l'expression "établi au Koweït" utilisée au paragraphe 2 de cet article signifie "qui a son siège central au Koweït".

2. En ce qui concerne l'article 7 :

Les paiements de toute nature reçus pour l'usage ou la concession de l'usage d'un équipement industriel, commercial ou scientifique ou pour des informations ayant trait à une expérience acquise dans le domaine industriel, commercial ou scientifique, sont considérés comme des bénéfices d'une entreprise auxquels les dispositions de cet article s'appliquent.

3. En ce qui concerne l'article 8

Les bénéfices provenant de l'exploitation de navires se livrant à des activités de pêche, de dragage, de remorquage, poussage ou touage sont considérés comme des revenus auxquels s'appliquent les dispositions de cet article.

4. En ce qui concerne l'article 10 :

Il est entendu que l'expression "détient indirectement" utilisée au sous-paragraphe b) du paragraphe 3 de cet article désigne la détention par l'intermédiaire d'une institution gouvernementale, d'une société qui appartient totalement à un gouvernement ou des deux à la fois. La preuve de cette détention sera établie par la production d'un certificat délivré à cette fin par le gouvernement du Koweït.

5. En ce qui concerne l'article 19 :

Nonobstant les dispositions de cet article, le personnel au sol de "Kuwait Airways" et des compagnies de navigation maritime appartenant au gouvernement du Koweït en activité en Belgique et rémunéré par le siège central est exonéré d'impôt belge sur ses rémunérations gagnées en Belgique.

EN FOI DE QUOI, les soussignés dûment autorisés à cet effet par leurs Gouvernements respectifs, ont signé le présent Protocole.

FAIT en double exemplaire à Koweït, le 10 mars 1990, correspondant au 13 de Shaban 1410 H, en langues française, néerlandaise, anglaise et arabe, les quatre textes faisant également foi.

En cas de divergence, le texte en langue anglaise prévaudra.

Pour le Royaume de Belgique :

ROBERT URBAIN

Pour l'Etat du Koweït :

SABAH AL AHMAD AL JABER AL SABAH

